تعزيز تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية في ضوء الوضع التنافسي العالمي الجديد
(دراسة مقارنة)

د.احمد عيد ابراهيم عيد *

(*) **احمد عيد ابراهيم عيد :** مدرس الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة جامعة كفر الشيخ وخبير الدراسات الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وتتمثل الاهتمامات البحثية فى اقتصاديات التنمية والتخطيط ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الاقتصاد الحضرى والتخطيط الاقليمى ، الآثار الديموغرافية للتنمية الاقتصادية ، التنافسية .

Email : drahmedeidaboelela@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية ووضع صناعة المنسوجات والملابس المصرية، حيث يستعرض أهم ملامح تهديد تنافسية هذه الصناعة وما يواجها من تحديات مقارنة بمجموعة من الدول المنافسة، وينتهي البحث باستخلاص مجموعة من الإجراءات والسياسات المقترحة التي من شأنها أن تمكن مصر من تحقيق طفرة في هذه الصناعة والتفوق على منافسيها عالميا في ضوء ما تواجهه من عقبات، كما يهدف البحث إلى إجراء تحليل تفصيلي لوضع صناعة المنسوجات والملابس في مصر اعتمادا على كافة البيانات المحلية والدولية المتوفرة، ومن ثم استغلال كافة مقومات الصناعة وإمكاناتها والتغلب على ما يواجها من تحديات داخلية وخارجية لكي تلحق بل وتتفوق على منافسيها عالميا، ومن خلال دراسة التجارب الدولية التي حققت تقدما ملحوظا في هذه الصناعة محليا وعالميا مثل الهند وبنجلاديش يظهر بوضوح النمو المستمر لصادرات هذه الدول من المنسوجات والملابس.

Abstract:

This study aims to clarify the importance and status of the Egyptian textile and clothing industry, as it reviews the most important features of the competitive threat to this industry and the challenges it faces compared to a group of competing countries. The research aims to conduct a detailed analysis of the status of the textile and clothing industry in Egypt, based on all available local and international data, and then exploiting all the components of the industry and its capabilities and overcoming the internal and external challenges it faces in order to catch up and even surpass its competitors globally, and by studying international experiences that have achieved remarkable progress in this industry locally and globally, such as India and Bangladesh, the continuous growth of these countries' textile exports and clothing clearly shows.

١- الإطار العام للبحث:

١-١ مقدمة:

تحظى الصناعة بصفة عامة وصناعة المنسوجات والملابس بصفة خاصة باهتمام بالغ سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي نظراً لدورها المتزايد في محاولات التنمية الاقتصادية التي تسعى مختلف الدول لتحقيقها، فالصناعة بصفة عامة تأتي في مقدمة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث تغيرات شاملة وجذرية وسريعة في المجتمعات وصناعة المنسوجات والملابس بصفة خاصة لما لها من روابط أمامية وخلفية تطبيقا لفكرة الصناعات المغذية، ولما لها من تأثير واضح على التركيبة السكانية والمكانية والاقتصادية للمجتمع، وتعتبر ظاهرة التنافسية Competitiveness من أهم الظواهر التي تمثل تحدياً للدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وخاصة تلك الدول التي تسعى لإتباع استراتيجية التوسع في الصادرات والتوجه نحو الخارج، ويتطلب التوسع في صادرات المنسوجات والملابس زيادة قدرتها التنافسية ، وتمثل الميزة التنافسية عملية ديناميكية يمكن خلقها أو اكتسابها، وتتزايد القدرة التنافسية لاقتصاد أي دولة على المستوى العالمي إذا كانت مؤسساتها وسياستها تدعم وتساند النمو الاقتصادي .

وتعد صناعة المنسوجات والملابس من أهم الصناعات القادرة على المساهمة الكبيرة في تحقيق مستهدفات التنمية لما تولده من مكاسب للاقتصاد المصري من حيث توفير العملة الصعبة من خلال التصدير من ناحية، وتوفير فرص العمل ومساهمتها بشكل فعال في رفع مستويات المعيشة خاصة للنساء من ناحية أخرى؛ فهي صناعة تحويلية قادرة على إضافة قيمة محلية عالية إذا ما تم تقوية وتحقيق نوع من التكامل في سلسلة القيمة الخاصة بها، وتذليل العقبات التي تواجهها.

وتشكل صناعة الملابس والمنسوجات في مصر ثانٍ أكبر مشغل من بين الصناعات التحويلية، وأكبر مشغل للنساء حيث تشكل المشتغلات من الإناث في هذه الصناعة ما يزيد عن ٤٠% من إجمالي المشتغلات من الإناث في الصناعات التحويلية عام ٢٠١٩، كما أنها صناعة تصديرية بالأساس حيث تقدر صادراتها بنحو ٣.٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ وهو ما يمثل ١٣% وتزيد هذا النسبة كثيراً لو تم استبعاد الأسمدة من إجمالي الصادرات الصناعية، كما أنها تولد أرخص فرصة عمل في مصر، والتي لا تزيد تكلفتها عن ١٥ ألف جنيه فقط في المتوسط.

وعلى الجانب الآخر، تواجه صناعة المنسوجات والملابس المصرية منافسة شرسة في السوقين المحلية والعالمية لأسباب عدة منها ما هو خاص بطبيعة الصناعة ذاتها، وهو ضعف ربحيتها

وتحقيقها للمكاسب من خلال البيع بجودة مرتفعة وبكميات كبيرة. أما الأسباب الأخرى فتتعلق بالظروف العالمية فهناك العديد من الدول المنافسة التي ظهرت وغيرها ممن طورت من صناعتها.

ومن هنا جاء الدافع وراء إعداد هذا البحث لإبراز ما لهذه الصناعة من أهمية كبيرة للاقتصاد المصري، وتوضيح وضع صناعة المنسوجات والملابس عالميا مقارنة بالدول المنافسة في ظل التحديات العالمية والمحلية التي تواجهها وما يستتبع ذلك من إجراءات يجب على الحكومة اتخاذها لكي تتمكن من الاستمرار في المنافسة واقتناص الفرص المتاحة أمام هذه الصناعة.

في هذا الإطار ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

أولاً: أهمية صناعة المنسوجات والملابس في مصر وتقييم وضعها الحالي

ثانياً: مظاهر وأسباب تهديد تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية عالميا ومحليا

ثالثاً: توصيات بالإجراءات والسياسات المقترحة التي من شأنها أن تعزز من تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية في ضوء المشكلات الحالية وأفضل التجارب العالمية.

١-٢ المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد العلاقة بين تغيرات الوضع التنافسي العالمي الجديد وصادرات مصر من المنسوجات والملابس وكيفية تعزيز تنافسيتها في ضوء مجموعة التحديات التي تواجها، حيث يشير مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات المنسوجات والملابس المصرية إلى ضعف القدرة التنافسية مقارنة ببعض الدول المنافسة، بالإضافة إلى ضعف الموقف التفضيلي لمصر مقارنة بالدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باتفاقيات تجارة تفضيلية، ذلك في الوقت الذي تمثل فيه صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة نحو ١١.٦% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية عام ٢٠١٨.

ويشير الباحث بتغيرات الوضع التنافسي العالمي الجديد إلى ظروف الاقتصاد العالمي الجديد من انفتاح اقتصادي وزوال للحواجز وانسياب السلع والخدمات بين الدول، ومحدودية الاعتماد على استراتيجية الميزة النسبية للمنافسة في السوق العالمية، وتحول المنافسة من منافسة بين المؤسسات إلى منافسة بين الدول، وتسارع التطورات التكنولوجية وكثافة مخرجات الإبداع والابتكار مع سهولة الاتصالات وحرية وسهولة انتقال عوامل الإنتاج وتلاشي المسافات، وهو ما عظّم من تعزيز حدة التنافس الاقتصادي الدولي على مستوى الإنتاج والتبادل التجاري، كما شهدت التجارة العالمية

تغيرات هيكلية تمثلت في تراجع حصة السلع الأولية لصالح الصناعات التحويلية والصناعات عالية المحتوى التقاني

في ظل هذه البيئة (الاقتصادية الجديدة) التي تركز على المزيد من الانفتاح والتنافس وتطبيق سياسات اقتصادية تحررية وتزايد الاتجاه نحو إقامة مناطق تجارة حرة وشراكات بين الدول برز دور الدولة الداعم للتنافسية وأصبحت الدول تسعى للاستجابة للأسواق الدولية لتحتل مكانة مرموقة على الساحة الدولية وتتمكن من الحصول على أسواق محتملة اكبر وبالتالي أصبح لازما على الدول تغيير استراتيجياتها لتكون مؤهلة لمواجهة هذه التغيرات و باعتبار مصر دولة نامية تسعى إلى كسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة الوضع التنافسي العالمي الجديد كان لابد من البحث عن حلول لزيادة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس وتدعيم مركزها التنافسي في الأسواق الدولية. وفي هذا الاطار يمكن طرح عدد من التساؤلات:

- إلى أي مدى تنطبق نظرية بورتر في التنافسية علي صناعة المنسوجات والملابس المصرية؟
- كيف تستفيد صناعة المنسوجات والملابس المصرية من الوضع التنافسي العالمي الجديد؟
- ما هي الاجراءات والآليات والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية ؟

١-٣ فرضية البحث:

تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

- " تساهم الأوضاع الداخلية الحالية للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في عدم الاستفادة من تحرير التجارة الدولية في مجال المنسوجات والملابس "
- " يؤدي تراجع تنافسية المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية إلى عدم القدرة على مواجهة المنافسة واستيفاء شروط النفاذ للأسواق و تراجع نسبة الصادرات المصرية في أسواقها الرئيسية"

١-٤ أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كونه يسلط الضوء على قطاع المنسوجات والملابس وما يمثله من أهمية في الاقتصاد المصري كأحد أكبر القطاعات إسهاما في التشغيل والانتاج والتصدير، وتعد صناعة المنسوجات والملابس من أهم الصناعات القادرة على المساهمة الكبيرة في تحقيق مستهدفات التنمية لما تولده من مكاسب للاقتصاد المصري من حيث توفير العملة الصعبة من خلال التصدير من ناحية، وتوفير فرص العمل ومساهمتها بشكل فعال في رفع مستويات المعيشة خاصة للنساء من

ناحية أخرى؛ فهي صناعة تحويلية قادرة على إضافة قيمة محلية عالية إذا ما تم تقوية وتحقيق التكامل في سلسلة القيمة الخاصة بها، وتذليل العقبات التي تواجهها، حيث تواجه صناعة المنسوجات والملابس المصرية منافسة شرسة في السوقين المحلية والعالمية ولذلك ظهرت الحاجة إلى تطبيق وإيجاد بعض الحلول العملية لتعزيز تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية.

١-٥ الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلي إثبات صحة أو خطأ الفرضيات السابقة من خلال دراستها وتحليلها للوصول إلي الحقائق والنتائج بهدف :

- تقييم الوضع الحالي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية والتعرف علي أهم التحديات العالمية والمحلية التي تواجهها.

- تقييم النتائج والآثار المترتبة على الوضع التنافسي العالمي الجديد لصناعة المنسوجات والملابس وتأثيره على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية.

- التعرف على تطبيقات نظرية بورتر في التنافسية علي صناعة المنسوجات والملابس المصرية.

- التعرف علي المكاسب المحتملة للوضع التنافسي العالمي الجديد وشروط تحقق هذه المكاسب.

- التعرف على الاجراءات المقترحة لتعزيز تنافسية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية وما يستتبع ذلك من إجراءات يجب على الحكومة اتخاذها لكي تتمكن من الاستمرار في المنافسة واقتناص الفرص المتاحة أمام هذه الصناعة.

١-٦ منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع المعلومات لكتابة الإطار النظري وتحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها، وأسبابها، واتجاهاتها، كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء العلاقات والاتجاهات ودراسة وتحليل العلاقة والمقارنة بين البيانات والمعلومات؛ بهدف الوصول إلى نتائج تحقق الهدف من البحث وسوف يأتي استخدام منهج دراسة الحالة نظراً لاعتماده علي أسلوب المقارنة كأحد أكثر الأساليب استخداماً في ضوء هذا المنهج لذا فإن الباحث سوف يركز علي بعض المتغيرات مثل الصادرات والواردات والاستثمار والعمالة ،

وكذلك دراسة التجارب العالمية التنافسية الناجحة كحالة مقارنة ينبغي الاستفادة منها ومقارنتها بالنتائج التي تحدث في الحالة المصرية.

١-٧ الدراسات السابقة:

المسار الذي اتخذته الدراسة الحالية لعرض الدراسات السابقة هو عرض زمني للدراسات المتخصصة التي تناولت ظاهرة تنافسية القطاع الصناعي وتنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية، وكذلك أثر المستجدات على تنافسية الصناعة، سواء في صورة تقارير أو دراسات متخصصة، ولقد تعددت الدراسات في هذا السياق على النحو الآتي:

- **دراسة (جابر محمد،١٩٩٧)** بعنوان "**محددات الميزة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية**" تناولت الدراسة مفهوم التنافسية ومناهج قياسها، ومحددات التنافسية بصفة عامة ومحددات تنافسية الاقتصاد المصري والصادرات الصناعية المصرية بصفة خاصة، و قياس القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتحديد وسائل الارتقاء بها، و تناولت الدراسة تأثير محددات الميزة التنافسية على الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤)، وتوصلت الدراسة إلى أن بعض الصناعات المصرية التي تمتعت بميزة تنافسية خلال الفترة مثل المنسوجات والملابس تتأثر بمحددات تتمثل في رأس المال البشري والبنية الأساسية وكفاءة أداء العمليات التصديرية والطلب المحلي والقدرة على متابعة متطلبات التصدير.

- **دراسة (سميحة فوزي،ندى مسعود ٢٠٠٣)** بعنوان"**مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية**" تناولت الدراسة إلغاء نظام الحصص الكمية، وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وظهور أدوات جديدة للحماية، وتنامي التجارة البينية داخل التكتلات الإقليمية، وسيطرة الشبكات السلعية العالمية على إنتاج وتجارة تلك المنتجات. كما سعت الدراسة إلى استشراف الآثار المتوقعة لهذه التغيرات على مستقبل صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة.

- **دراسة (هيلين ميخائيل،٢٠٠٤)** بعنوان "**آليات رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية**" تناولت الدراسة الإطار النظري لمفهوم الميزة التنافسية، وأهم السياسات الاقتصادية الداعمة للميزة التنافسية، وتحليل الصادرات الصناعية المصرية واتجاهاتها وأهم العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية المصرية، وقياس الميزة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية ، وتأثير محددات الميزة التنافسية على الميزة التنافسية لبعض الصادرات الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى

بعض الأدوات والآليات المقترحة لرفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية خاصة فيما يتعلق بالسياسات الواجب اتباعها على المستوى الكلي و الجزئي لدعم الميزة التنافسية.

– **دراسة (آمال ضيف، ٢٠٠٦)** بعنوان " **القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات دراسة تطبيقية علي القطاع الصناعي مع التركيز علي قطاع الغزل والنسيج** تناولت الدراسة نتائج جولة أوروجواي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمنسوجات والملابس، والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات واتفاقية الالياف المتعددة على التجارة الخارجية لصناعة الغزل والنسيج في مصر في اطار منظمة التجارة العالمية، وبيان أهمية القدرة التنافسية في زيادة الوزن النسبي لتجارة مصر الدولية من الغزل والنسيج، وتوصلت إلى ضرورة التكامل بين الميزتين النسبية والتنافسية في الاقتصاد القومي خاصة في الغزل والنسيج من اجل تحقيق وزن تنافسي قوى لمصر يتيح لها فرصة التواجد بين الدول المتنافسة في اسواق التصدير الدولية في ظل تحرير التجارة الدولية.

– **دراسة (أحمد عيد، ٢٠٠٨)** بعنوان "**الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز) على الصادرات المصرية**" تناولت الدراسة الميزة التنافسية للمنسوجات والملابس المصرية في ضوء نظرية بورتر، وقياس تنافسية الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس، وأداء قطاع المنسوجات والملابس قبل الكويز، والآثار الناجمة عن الكويز على المنسوجات والملابس المصرية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعظيم البنية الصناعية في مصر كشرط لنجاح تجربة الكويز.

– **دراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٢١)** بعنوان "**الصناعات النسيجية بين الواقع والمأمول "التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الصادرات**" تناولت الدراسة تحليل الوضع الحالي لصناعة المنسوجات في مصر، والإطار الداعم لتلك الصناعة، وأهم الأسواق التصديرية المستهدفة لكل من صناعة المنسوجات والملابس ، وأهم المجموعات السلعية ذات الطلب العالمي مع تحديد أهم الدروس المستفادة لمصر في تلك الصناعة من واقع التجارب الدولية الرائدة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات والبحوث السابقة فقد قام الباحث بتحديد الفجوة البحثية من وجهة نظر الباحث وهي استعراض أهم ملامح تهديد تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية وما يواجهها من تحديات مقارنة بمجموعة من الدول المنافسة وبناء عليها قام بإجراء بحثه، حيث أن الدراسات السابقة لم تحقق فيها النتائج المرجوة في معالجة المشكلة الظاهرة وهو ما نسعى على

توضيحه في ذلك البحث وبذلك يكون قد توصل الباحث إلى ما يمكن أن يتوصل إليه بحثه من نتائج تسد هذه الفجوة، حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

– تتناول الدراسة الحالية ملامح تهديد تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية وما يواجهها من تحديات مقارنة بمجموعة من الدول المنافسة

– تناولت الدراسة الحالية مؤشرات قياس التنافسية بصفة عامة وتم التركيز على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لقياس تنافسية المنسوجات والملابس المصرية، وقد تم حساب هذا المؤشر وفقاً لأحدث إحصائيات منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي قام الدارس بتجميعها وحسابها في الجداول وتوصل الباحث إلى النتائج التي تعمل على معالجة وسد الفجوة البحثية السابقة.

– حداثة الفترة الزمنية محل الدراسة وحداثة الاحصائيات والتغيرات والتطورات التي حدثت خلال فترة الدراسة وكيفية الاستفادة منها وهو ما مكن الباحث من استخدام أدوات تحليلية مبتكرة وحديثة عن الأدوات المطبقة في البحوث السابقة التي طبقت في نفس السياق.

١-٨ الخطة البحثية:

تشمل الخطة البحثية عدة نقاط حيث يتناول البحث العناصر التالية بالإضافة للملخص:

– الإطار العام للبحث: المقدمة، المشكلة البحثية، الفرضية، الهدف من البحث، أهمية ومنهجية البحث والدراسات السابقة والخطة البحثية.

– الاطار النظري للبحث: مفهوم التنافسية، الميزة التنافسية لبورتر، وقياس التنافسية.

– الدراسة التطبيقية: تقييم الوضع الحالي لصناعة المنسوجات والملابس المصرية وتوضيح مظاهر وأسباب تهديد تنافسيتها في ضوء المشكلات الحالية والتجارب العالمية والدروس المستفادة منها وكذلك الإجراءات والسياسات المقترحة التي من شأنها أن تعزز من تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية

– النتائج والتوصيات

– المراجع

٢- الاطار النظري للبحث:

٢-١ ماهية التنافسية

على الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم التنافسية إلا أنه يمكننا الاعتماد على أشهر تعريفاتها[١] وهو ما أشار إليه بورتر Porter بأن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يعني" العمل على زيادة إنتاجية الدولة مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة داخلها" وهذا يتوقف على قدرة منشآت الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية، والعمل على زيادة هذا المستوى مع مرور الوقت. وهناك اختلاف في مفهوم التنافسية على مستوى الشركة أو المنشأة ومفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد ككل، حيث يشير مفهوم التنافسية على مستوى الشركة أو المنشأة إلى قدرة المنشأة الفردية علي الحفاظ علي أو زيادة نصيبها السوقي وهو ما يعني وجود رابحون وخاسرون، أما مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد ككل فإنه يشير إلى قدرة الدولة علي خلق قيمة مضافة وزيادة الثروة القومية من خلال إدارة الأصول والعمليات، وهو ما يعني قدرة الدولة علي الاستجابة للأسواق العالمية وتخصيص الموارد اللازمة لتلبية احتياجات مستهلكيها وبالتالي لا يعني بالضرورة فشل دول أخرى، لأن نمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات.

التنافسية ليست لها تعريف محدد متفق عليه بشكل واضح إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يركز على تنافسية السعر والتجارة، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل أنشطة الاقتصاد والمجتمع، حيث تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني بأنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في ظل شروط سوق حرة وعادلة في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي للمواطنين على المدى الطويل. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التنافسية الدولية في وثيقة أخرى، بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها "قُدرة الدولة على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية".

وطبقا لتعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية فإن التنافسية هي" القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، وفي نص آخر عرفها على أنها "قدرة الاقتصاد

[١] أحمد عيد إبراهيم، " الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز) على الصادرات المصرية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨.

الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".

كما عرف المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية التنافسية على أنها قدرة الدولة على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالعولمة والاقتراب يربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"، ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة الدولة على إدارة أصولها بطريقة فعالة تسمح لها بالتفوق في الأسواق الدولية.

وأخيرا إذا ما نظرنا إلى تعريف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي للتنافسية فهو "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية"، ويعكس هذا التعريف رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

وفي الوقت الذي تعتمد فيه بعض التعاريف للتنافسية على فكرة ميزان المدفوعات نجد البعض الأخر يعتمد على تطبيق عدد من المؤشرات الموضوعية والذاتية، ولقد نجم عن تعدد تعاريف التنافسية خاصة تلك التي تبنتها المؤسسات التي تصدر تقارير دورية عن التنافسية، محاولات لقياسها عن طريق مؤشرات مركبة تضم مجموعة كبيرة من المتغيرات والعوامل، ونجم عند هذا التوسع في القياس والتعريف خلط أو اندماج وصعوبة في التفرقة ما بين التنافسية والتنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع.

٢-٢ نموذج التنافسية لبورتر

إن صياغة أي استراتيجية لمواجهة المنافسة يحتم على المؤسسة تحديد علاقتها مع محيطها التنافسي ومعرفته من أجل التعرف على القوى المؤثرة في اشتداد حدة المنافسة في السوق، ولقد وضع مايكل بوتر (porter) نموذجا لتحليل البيئة التنافسية يعد من أكثر النماذج قبولا وشمولية لتحليل البيئة التنافسية للمؤسسة، والشكل التالي يوضح هذه القوى المؤثرة على المنافسة[٢].

[2] Michael E Porter, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.72.

شكل (١) العلاقة التبادلية بين محددات الميزة التنافسية لبورتر

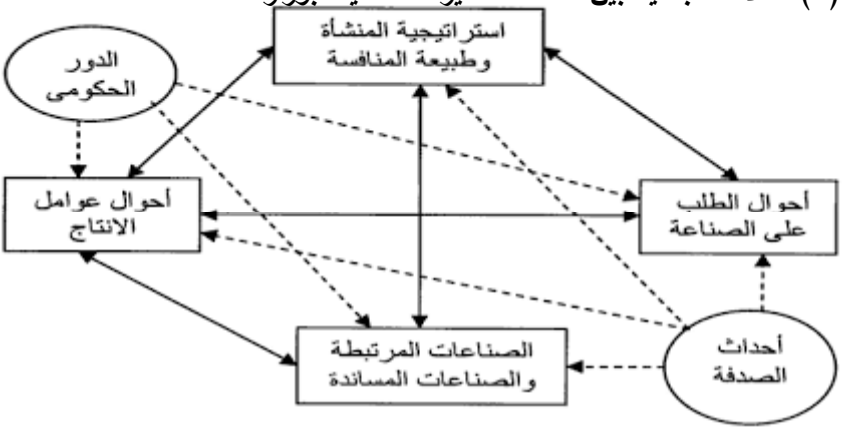

Source: Michael E Porter, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.72.

وتتمثل هذه القوى المؤثرة فيما يلي :

- **ظروف عوامل الإنتاج:** وتمثل المواد الخام والمدخلات الضرورية اللازمة لدعم قدرة صناعة ما على المنافسة، وتأخذ هذه العوامل الشكل التقليدي (العمالة والأرض والموارد الطبيعية ورأس المال) بالإضافة إلى البنية الأساسية وما تم تطويره من خلال الاستثمارات المستمرة في كل من رأس المال البشري والمادي مثل المعاهد البحثية ونظم الاتصالات الحديثة وقواعد البيانات
- **ظروف الطلب المحلي:** الطلب المحلي من أكثر العوامل تأثيراً في الميزة التنافسية فوجود طلب من المستهلكين علي المنتجات الجديدة يدفع المنشآت لإجراء مزيد من الابتكار والتجديد لإشباع رغبات هؤلاء المستهلكين قبل أن تحقق منشأة أخري ذلك الهدف وهو ما يقوي من المركز التنافسي للمنشأة. ولم يركز بورتر فقط علي طبيعة الطلب المحلي بل أهتم أيضاً بمعدل نمو هذا الطلب. ويأتي تأثير ظروف الطلب المحلي على الميزة التنافسية من خلال ظروف هيكل الطلب المحلي فإذا ما كان هذا الهيكل يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا فإن ذلك يحفز على تطوير المنتجات وزيادة مستوى جودتها مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمي، والارتفاع التدريجي في الطلب المحلي غالباً ما يدفع الشركات إلى البحث عن أسواق تصديرية.
- **الصناعات المغذية والمرتبطة:** أي أن تتواجد لدى الدولة صناعات ذات مستوى عالي بحيث تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض مما يساهم في إثراء الميزة التنافسية للدولة في أنشطة أو صناعات محددة أو في أجزاء منها ، والصناعات المرتبطة هي تلك الصناعات التي تشترك معاً في التقنيات والمدخلات وقنوات التوزيع والعملاء. ومن العوامل الهامة أيضاً أن تتسم هذه الصناعات

المغذية والمرتبطة بالمرونة في تلبية احتياجات صناعات الميزة التنافسية من المدخلات بما يترتب عليه انخفاض أسعار المنتجات النهائية. فالشبكة المعقدة من التفاعلات داخل هذه التجمعات تستطيع أن تكون مصدراً رئيسيا من مصادر الميزة التنافسية.

- **استراتيجية المنشأة وهيكلها وطبيعة المنافسة المحلية :** ويقصد بها البيئة المحلية التي تتواجد بها المنشأة بما فيها من سياسات ومؤسسات وما تسود فيها من عادات وتقاليد ، كما يشمل هذا المحدد الأهداف والاستراتيجيات وأساليب تنظيم المنشأة ، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية والتي تشجع على الاختراع وتهيئ للنجاح على المستوى العالمي . ويترتب على الاختلافات في المناهج الإدارية والمهارات التنظيمية خلق مزايا للعديد من الدول في أنواع مختلفة من الصناعات.
- **دور الحكومة :** وهو الدور الذي ادخله بورتر في تحليله للتنافسية وهو دور تلعبه الحكومة في التأثير علي اكتساب ميزة تنافسية وذلك من خلال تأثيرها علي المحددات الأربعة الرئيسية للميزة التنافسية السابق الإشارة إليهم سواء بالإيجاب أو السلب. حيث تستطيع الحكومة أن تحسن أو تعرقل تواجد الميزة التنافسية القومية ، والدور السليم للحكومة هو أن تلعب دور المحفز ، وتشير التجارب المختلفة إلى نجاح الشركات المحلية في اكتساب الميزة التنافسية عندما تلعب الحكومة دوراً غير مباشر لتحقيق التوافق المطلوب.
- **الصدفة:** وتعني حدوث طفرات مفاجئة تؤثر على مجموعة من المحددات فيؤدي إلى نجاح صناعة من الصناعات عن غيرها وهي عادة ما تكون خارج نطاق السيطرة ومثال ذلك الاختراعات البحتة ، التقدمات المفاجئة في التكنولوجيا الأساسية حدوث تقلب مفاجئ في الطلب والحروب والكوارث وهو ما يؤدي إلي تغير في الظروف المحيطة بالمنشأة قد يؤدي إلي ازدهار أو تآكل ميزتها التنافسية. وتتفاعل المحددات السابقة مع بعضها البعض بشكل جماعي ويستطيع أي محدد من هذه المحددات أن يؤثر في المحددات الأخرى وتعتبر بعض التفاعلات أقوى من غيرها.

وتتميز هذه المحددات كونها تعمل كنظام ديناميكي متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يؤثر كل محدد في المحددات الأخرى، ويتأثر هو بدوره ببقية المحددات، وعندما تتحقق كل هذه المحددات تتمكن الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة وتنجح صناعاتها عالمياً، والعكس عندما لا يتحقق بعض هذه المحددات أو تكون غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية تؤدي إلى تأكلها وتدهورها، فإذا لم تقم الدولة بخلق وتنمية عناصر الإنتاج لصناعة ما بالمعدلات المرغوب فيها فقد تتدهور الميزة التنافسية لهذه الصناعة. ويفرق بورتر كغيره من الاقتصاديين في تحليله لموضوع التنافسية بين وجهة النظر الجزئية والكلية فيعرف التنافسية علي المستوي الجزئي بأنها قدرة المنشآت الفردية علي اكتساب نصيب سوقي والمحافظة عليه علي أساس مستمر، بينما يري أن الميزة التنافسية للصناعة تتمثل في قدرة الصناعة علي زيادة نصيبها من التجارة الدولية وفي نفس الوقت

تتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ولعل الفرق بين التعريف الأول والثاني أن التعريف الأول أعم وأشمل من الثاني ، إلا إن بورتر يري أن هناك تكاملاً بين التعريفين فالصناعة الناجحة هي التي تشتمل علي منشآت تشارك بفاعلية في التجارة الدولية[٣].

٢-٣ مؤشرات قياس التنافسية :

ثمة العديد من مؤشرات التنافسية، ولهذا فإن من المناسب أن يجري التحليل على مستويات ثلاثة : مستوى المنشأة، مستوى الصناعة أو القطاع ومستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن أيضاً أن يضاف مستوى التكامل الإقليمي[٤].

٢-٣-١ مؤشرات قياس تنافسية المنشأة: إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المنشأة أو المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل، وضمن فرع النشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً، ولهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.

٢-٣-٢ مؤشرات قياس تنافسية القطاع أو النشاط: يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى القطاع أو النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وإجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى، وتنطبق غالبية مؤشرات تنافسية المشروع على تنافسية القطاع والنشاط،

– **مؤشرات التكاليف والإنتاجية :** يكون النشاط أو القطاع تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب، وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الحدية لليد العاملة،

---

[3]Michael E Porter, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.74.

[٤] سوزان سميحة، "التنافسية الدولية ومعايير قياسها"، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان : التنافسية ضمان البقاء"،الإسكندرية،٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٦.

– **مؤشرات التجارة الخارجية والحصة من السوق الدولي :** يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.

– **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة :** أنشأ بورتر (١٩٩٠) مقياسا للتنافسية مستنداً على الميزة التنافسية الظاهرة (RCA :Revealed Comparative Advantage index) وعندما يكون مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA أكبر من الواحد الصحيح فإن الدولة تمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة، ويمكن حسابه لدولة ما كما يلي:

$$RCA\ xl = [X\ xl / X\ xt] / [X\ we / X\ wt]$$

X xl : صادرات الدولة من السلعة (L) X xt : إجمالي صادرات الدولة الكلية

X we : الصادرات العالمية من السلعة (L) X wt : إجمالي الصادرات العالمية الكلية

٢-٣-٣ مؤشرات قياس تنافسية الدول: تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، وغيرها..) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال...الخ.

– **تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) :** ويصدر هذا المعهد سنوياً ومقره سويسرا منذ بداية التسعينات، وهذا في إطار التحضير للمنتدى الاقتصادي العالمي كتاب عن التنافسية في العالم (WCY : World Competitiveness Yearbook)، والهدف منه جمع عناصر أساسية لمقارنة خصائص بيئة الأعمال وتلخص على شكل مؤشر وحيد يتم على أساسه تصنيف الدول بدلالة نوعية البيئة الموفرة للمؤسسات، حوالي ٢٠٠ نوع من المعطيات الأساسية تجمع في مجالات مختلفة : تنافسية واستقرار الاقتصاد الكلي، نوعية وتكلفة عوامل الإنتاج، الهياكل القاعدية، البحث والتطوير، تسيير المؤسسة، البيئة الإدارية والجباية[٥].

– **تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEF) :** ويتخذ من جينيف بسويسرا مقراً له، ويصدر سنوياً تقرير التنافسية العالمية مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index (GCI) وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية، ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس ١٢ مجموعة من المؤشرات التي تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا والابتكار[٦].

[5] www.imd.org
[6] www.weforum.org

– **مؤشرات البنك الدولي(WB)** : يقوم البنك الدولي بإعداد مؤشرات عن التنافسية لعدد من الدول، وتنشر دوريا على شبكة الانترنت، وتشمل العديد من الدول العربية منها مصر ويعتمد على العديد من المتغيرات في ٥ عوامل وهي[٧] :

– الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط).

– الديناميكية الكلية وديناميكية السوق(النمو والاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).

– البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الاستقرار السياسي الاجتماعي).

– رأس المال البشري والفكري. – الديناميكية المالية.

– **مؤشرات صندوق النقد الدولي(IMF)** : يقوم بنشر عدد محدد من المؤشرات (أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية)[٨].

٣– الوضع الراهن لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية محليا وأهميته

٣–١ صناعة كثيفة العمالة ذات قدرة تشغيلية عالية خاصة للنساء

تولد المنسوجات والملابس الجاهزة أرخص فرصة عمل في مصر بقيمة ١٥ ألف جنيه فقط، وهما ثالث ورابع أكبر الصناعات التحويلية من حيث عدد المشتغلين من إجمالي ١٩ صناعة أخرى عام ٢٠١٦ كما يتضح من الشكل ٢ .هذا بالرغم من أن عدد منشآت صناعة الملابس الجاهزة لا يمثل سوى ٨.٣ %من إجمالي منشآت الصناعات التحويلية في مصر، وهو ما يعكس ارتفاع القدرة التشغيلية لهذه الصناعة كونها من أكثر الصناعات التحويلية كثافة في العمالة.[٩]

كما تميل هذه الصناعة إلى تشغيل النساء بطبيعتها، وهي بذلك تعالج مشكلة ارتفاع البطالة بين صفوف الإناث في مصر لذلك فإن دعم هذه الصناعة في حد ذاته قد يكون أحد أهم سبل تمكين المرأة والتغلب على المشاكل التي تواجهها في سوق العمل.

[7] www.worldbank.org
[8] www.imf.org
[٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الاحصاء الصناعي السنوي ٢٠١٨

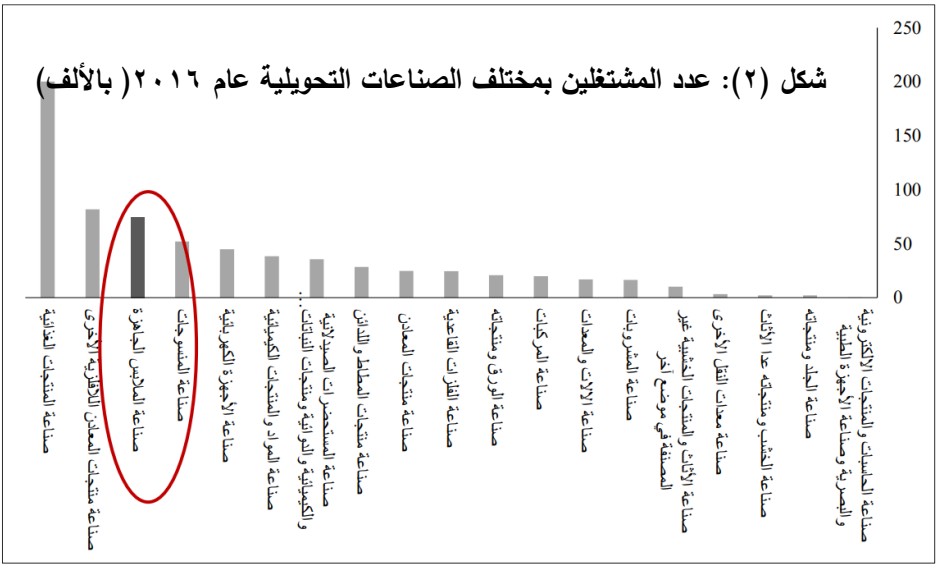

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *الإحصاء الصناعي السنوي ٢٠١٨*.

٣-٢ مصدر للعملة الصعبة

تساهم صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية في توليد العملة الصعبة للاقتصاد المصري من خلال الصادرات التي بلغت ٢.٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ بما يعادل ١١.٦% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية، وقد شهدت الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة طفرة كبيرة في قيمها منذ عام ٢٠١٠ مقارنة بالأعوام السابقة لها، كما ارتفع نصيبها من الصادرات الصناعية وذلك كما يتضح من الجدول رقم ١

جدول ١ : الوضع التجاري لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر

المؤشر	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٨
النصيب من الصادرات الصناعية	١١.٦	٥.١	١٢.٥	١٢	١١.٦
قيمة الصادرات (مليون دولار)	٣٥٢	٢٧٢	١٨٩٥	٢٠٢٩	٢١٧٥

وتحتل صادرات الملابس الجاهزة نسبة لا يستهان بها من إجمالي الصادرات المصرية، كما أنها شهدت ارتفاعًا على مدار السنوات الماضية وفقا لإحصائيات البنك المركزي والمؤشرات الصادرة عن

غرفة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية باتحاد الصناعات في ضوء الاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي[١٠] . ويوضح الشكل (٣) قيمة صادرات الملابس الجاهزة خلال الأعوام المالية (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٨/٢٠١٩).

شكل (٣): قيمة صادرات الملابس الجاهزة (مليون دولار)

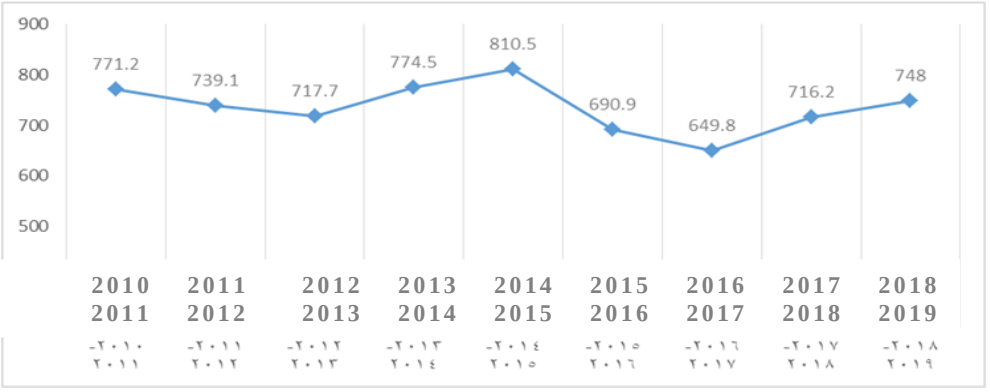

ويتضح من الشكل السابق أن قيمة صادرات مصر من الملابس الجاهزة بدأت تتراجع شهريا من يناير ٢٠٢٠ حيث بلغت ١٤٠ مليون دولار خلال شهر يناير إلى أن وصلت إلى ١٠١ مليون دولار في شهر مارس ٢٠٢٠ وهو ما يتضح من خلال الشكل التالي:

شكل (٤): قيمة صادرات الملابس الجاهزة شهريًا (مليون دولار)

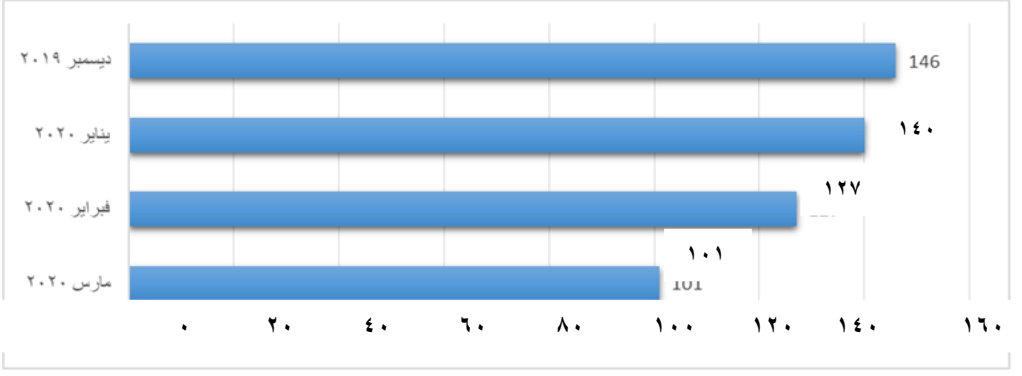

المصدر: البنك المركزي المصري.

ويتضح من الشكل السابق أن صادرات مصر من الملابس سجلت انخفاضا في الفترة من يناير حتى مارس ٢٠٢٠، وبناء على ما سبق تراجعت قيمة صادرات مصر من الملابس الجاهزة خلال

[١٠] البنك المركزي المصري.

الربع الأول من ٢٠٢٠ بنسبة ٨% لتبلغ ٣٧٢ مليون دولار في مقابل ٤٠٦ ملايين دولار خلال الربع الأول من ٢٠١٩.

٣-٣ تنافسية المنسوجات والملابس المصرية وموقفها عالميا

تتميز صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة عن باقي الصناعات المصرية بأن حوالي ٨٥% من صادراتها تتجه لأكبر ٢٠ دولة مستوردة للملابس الجاهزة في العالم، تستحوذ منها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على نحو ٥٠ % من إجمالي الصادرات المصرية في الملابس الجاهزة عام ٢٠١٨، وتأتي الدول الأوروبية في المركز الثاني كأكبر مستورد للملابس الجاهزة المصرية بإجمالي يقدر بنحو ٦.٣٤ %من الصادرات المصرية للملابس الجاهزة وهو ما يعني وجود سوق تصديري ضخم لهذه الصناعة قائم بالفعل، يستلزم العمل على استغلاله والتوسع فيه ودعمه بكافة السبل حيث إن الجهود في هذا الشأن ستترجم مباشرة في شكل فرص عمل وعوائد دولاريه.

وتمثل صناعة المنسوجات والملابس في مصر أكبر الصناعات المصدرة وهو ما يجعلها الصناعة الأولي في إمكانيات التصدير وسهولة التوسع في الإنتاج وسرعة النتائج ، وليس ثمة شك أن ما ساعد هذه الصناعة علي أن تحتل هذه المكانة هو اعتمادها علي القطن المصري الذي تتمتع فيه مصر بميزة نسبية ، إذ تتبوأ مصر المرتبة الأولي عالمياً في إنتاج القطن طويل التيلة الفائق الجودة ، كما أن السمة الأخرى التي تتميز بها هذه الصناعة هي أنها كثيفة العمل وهو ما تتمتع فيه مصر أيضاً بميزة نسبية حيث تتمتع بقوى عاملة كثيفة ورخيصة.

ويوضح الشكل التالي رقم (٥) أهم ٢٠ دولة مصدرة للمنسوجات والملابس (% من الصادرات العالمية) في عام ٢٠١٩. حيث يتضح أن الصين تستحوذ على أكثر من ٣٥% من إجمالي صادرات الملابس العالمية بما في ذلك المنسوجات ومدخلات الإنتاج، وهو ما يعني أن حدوث أي ضرر بسيط في معدلات إنتاج مصانع الملابس الصينية أو قدرتها التصديرية، سيُلقي بظلاله على باقي دول العالم[١١]

[11] UNCTAD, May 2020

شكل (٥): أهم ٢٠ دولة مصدّرة للمنسوجات والملابس (% من الصادرات العالمية) عام٢٠١٩

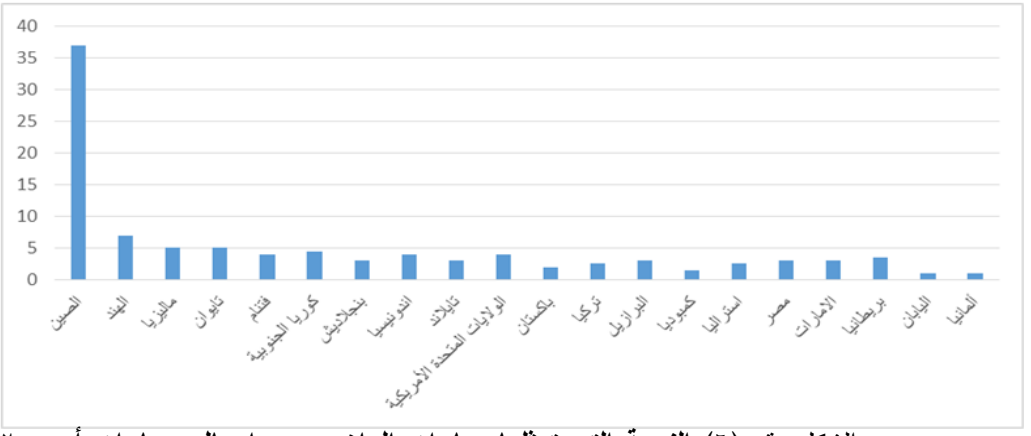

ويوضح الشكل رقم (٦) **النسبة التي تمثلها صادرات الملابس من إجمالي صادرات أهم ٢٠ دولة مصدّرة للمنسوجات والملابس (حصة من إجمالي صادرات الدولة) عام ٢٠١٩**

شكل (٦):

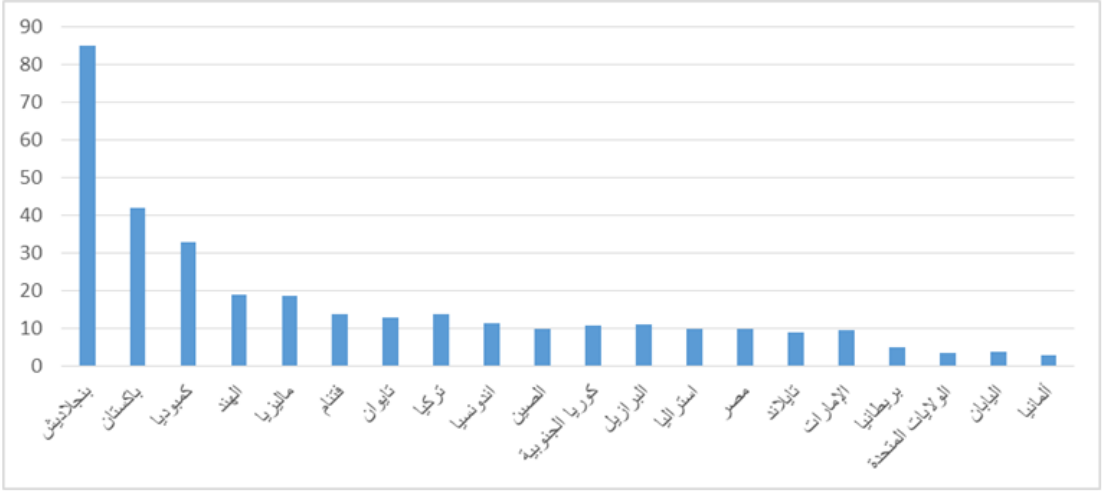

يمثل قطاع الملابس الجاهزة والصناعات النسيجية عنصرا أساسيا في الاقتصاد المصري فيعد واحدا من أكبر القطاعات إسهاما في التشغيل؛ إذ يوظف حوالي ١.٥ مليون عامل، ويساهم بنحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يمثل حوالي ١٢% من الصادرات غير البترولية، وفقًا للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. كما تحتل مصر مكانة أساسية بين أهم ٢٠ دولة مصدرة

للمنسوجات والملابس، حيث تشارك بنسبة أقل من ٥% في صادرات الملابس العالمية، فيما تحتل هذه الصناعة أكثر من ١٠% من إجمالي الصادرات المصرية كما هو واضح من الشكلين السابقين[١٢]. وتجدر الاشارة إلى أن صناعة المنسوجات والملابس في مصر تعتمد بشكل مكثف على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة من الخارج، ليس ذلك فحسب بل إن معظم هذه الواردات تتركز في الصين فقط دون غيرها، وهو ما يعزز حساسية الصناعة المحلية لأي تغيرات اقتصادية خارجية مرتبطة بالصين كالحرب التجارية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وفيروس كورونا الذي انتشر في الصين مؤخرا وأدى إلى خسائر تقدر بمليارات الدولارات للمصانع والشركات الصينية بمختلف المجالات وكذلك للشركات المرتبطة ارتباط وثيق بالصين .وهو ما يطرح تساؤلا جوهريا، حول الدول البديلة التي يمكن لصناعة الملابس الجاهزة الاستيراد منها، ومدى ديناميكيتها على المدى المتوسط والبعيد، بحيث يمكننا التوجه للاستيراد من أسواق صاعدة وهو ما يضفي نوعا من الاستقرار والاستدامة على تأمين مدخلات الصناعة في مصر.

٣-٢مظاهر تهديد تنافسية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية

إذا ما تتبعنا الخطوات العلمية لتحليل وضع مصر التنافسي في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من الضروري اختيار عدد من الدول محل المقارنة للتمكن من رصد أداء مصر في ضوء ما يشهده السوق العالمي من تغيرات وتطورات في هذه الصناعة. وقد تم اختيار دول المقارنة من خلال تحديد مجموعة من الدول التي تنافس مصر في تصنيع وتصدير نفس المنتجات محل الدراسة، وتقسيمها إلى مجموعتين: الدول التي يحتذى بها (مثل الصين، الهند، تركيا، فيتنام، البرتغال) والدول المنافسة (مثل بنجلاديش، كمبوديا، المكسيك، هندوراس)

- **انخفاض قيم الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمفروشات[١٣] إلى** ٢.٢ مليار دولار مقارنة بالدول المنافسة فعلى سبيل المثال تمثل الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة ٧.٢% فقط من صادرات فيتنام لذات المنتج، وبنجلاديش ٥.٤% وتركيا ١٠.٨% ودول أخرى تنافس الصناعة في السوق المحلية من أهمها الصين التي تصدر عالميا ما يقدر ١٨٠.٥ مليار دولار أي أن الصادرات المصرية تمثل منها نحو ١.٢% فقط، والهند بما يقدر بنحو ٩.٥% عام ٢٠١٨.

[12] UNCTAD, May 2020
[13] Map Trade

- **انخفاض نصيب صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات** من إجمالي صادرات مصر وكان أقل قيمة له عام ٢٠٠٦، وتعد بنجلاديش وكمبوديا من أكبر الدول اعتمادا على صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات في هيكل صادراتها للعالم بنصيب ٨٩.٥ % و٦٢.٧%على التوالي عام ٢٠١٨ ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول ٢ : نصيب صادرات صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات من إجمالي صادرات الدولة %

مجموعات المقارنة	الدولة	200	200	201	201	201
الدول التي يحتذى بها	الصين	12.2	10.6	10.0	8.93	7.24
	الهند	13.6	10.3	6.74	7.24	7.03
	فيتنام	17.9	14.8	15.3	14.1	12.4
	تركيا	24.4	16.7	13.6	13.2	11.7
	البرتغال	13.3	9.28	7.82	7.25	6.58
الدول المنافسة	بنجلاديش	82.39	73.93	81.04	-	89.59
	كمبوديا	75.8	74.4	54.6	78.5	62.7
	المكسيك	4.93	2.86	1.70	1.42	1.20
	هندوراس	4.94	1.19	0.28	0.37	6.24
مصر		5.73	1.98	7.20	7.57	7.40

Source: Map Trade

- **انخفاض الحصة السوقية لمصر ٠.٤% من الصادرات العالمية** وهي أقل من العديد من الدول محل المقارنة، وتستحوذ الصين على٣١.٥% وبنجلاديش٧.١% وفيتنام ٥.٣ % والهند ٤% ويشير ذلك إلى وجود فرصة لزيادة صادرات مصر من الملابس الجاهزة والمفروشات في السوق العالمية حال حصولها على الدعم المناسب، دون أن يشكل ذلك خطرا على الدول المنافسة.

جدول ٣ : نسبة صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات لمصر ودول المقارنة من صادرات العالم منها %

مجموعات المقارنة	الدولة	2003	2006	2010	2014	2018
الدول التي يحتذى بها	الصين	20.5	29	29.1	37.1	31.5
	الهند	3.1	3.5	3.6	4.1	4.0
	فيتنام	1.4	1.7	2.7	3.8	5.3
	تركيا	4.4	4.0	3.7	3.7	3.5
	البرتغال	1.6	1.2	0.9	0.8	0.8
الدول المنافسة	بنجلاديش	2.0	2.4	3.7	–	7.1
	كمبوديا	0.6	0.7	0.7	1.0	2.3
	المكسيك	3.1	2.0	1.2	1.0	0.9
	هندوراس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر		0.1	0.1	0.5	0.4	0.4

Source: Map Trade

- **تراجع نصيب الصادرات المصرية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨ لدى أكبر ٢٠ دولة مستوردة** عالميا للملابس الجاهزة حيث لم تتجاوز حصة مصر السوقية ١% هذا بالرغم من انخفاض متوسط الجمارك التي تواجهها مصر مقارنة بالدول محل الدراسة[١٤].

[14] International Trade Center،Investment map

جدول ٤ :متوسط الجمارك التي تواجه صادرات مصر والدول محل المقارنة في الملابس الجاهزة والمفروشات%

مجموعات المقارنة	الدولة	Manufacture of knitted and crocheted fabrics and articles تصنيع الأقمشة والأصناف المحيكة والكروشيه		Manufacture of wearing apparel, except fur apparel تصنيع الملابس والثياب باستثناء المصنوعة من الفراء		Dressing and dyeing of fur; manufacture of articles of fur تصنيع وصباغة الملابس وتصنيع المصنوعة من الفراء أصناف من الفراء	
		2014	2017	2014	2017	2014	2017
الدول التي يحتذى بها	الصين	13.4	13.4	18	18	12.9	12.9
	الهند	13.3	13.3	17.7	17.7	12.6	12.6
	فيتنام	13	13	17.5	17.5	12.7	12.7
	تركيا	11.8	11.8	16.1	16.1	12.5	12.5
	البرتغال	11.2	11.2	15.3	15.3	11.7	11.7
الدول المنافسة	بنجلاديش	11.9	11.9	16.2	16.2	12.6	12.6
	كمبوديا	11.8	11.8	16	16	12.6	12.6
	المكسيك	11.6	11.6	15.8	15.8	12.5	12.5
	هندوراس	12.2	12.2	16.7	16.7	12.9	12.9
مصر		10	10	13.1	13.1	10.7	10.7

Source: International Trade Center،Investment map

- **تهديد استراتيجية الحكومة لتطوير قطاع المنسوجات** بسبب ما يشهده السوق العالمي من تغيرات وتطورات في هذه الصناعة حيث أصدرت وزارة قطاع الأعمال العام في سبتمبر ٢٠١٩ استراتيجية جديدة تهدف إلى تعزيز مكانة صناعة النسيج المصرية محليا وعالميا، وتضمنت الخطة تقليل خسائر الشركات وزيادة الأرباح بتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ ٢١ مليار جنيه، كما خططت الحكومة لزيادة صادرات المنسوجات والملابس إلى أربعة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٥. ولكن لم تضع الحكومة المصرية بالطبع ما يشهده السوق العالمي من تغيرات وتطورات في هذه الصناعة وتطورات فيروس كورونا في اعتبارها عند رسم هذه الاستراتيجية، ولهذا من الممكن أن تهدد تلك التغيرات والتطورات تنفيذ الخطة ويعيق تنفيذها إذا لم يتم تعديلها بحيث تتلائم مع الظروف ، وتعد

المراجعة الاستراتيجية آداه هامة تساعد متخذي القرار في عملية مراجعة هذه الاستراتيجية حيث أوضح المؤلف والاستراتيجي الشهير ليدل هارت (Liddell Hart ١٩٧٠) ثمانية مبادئ رئيسية للاستراتيجية من أهمها المرونة.

٣-٣ أسباب تهديد تنافسية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر

- **عدم تكامل سلسلة القيمة الخاصة بها** وضعف علاقات الترابط الخلفية، حيث تعتمد هذه الصناعة في مصر بشكل كثيف على الواردات، وهو ما انعكس بشكل واضح في ضعف القيمة المضافة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر كما يتضح من الشكل رقم (٧)، حيث يتم استيراد المواد الخام وأهمها الغزول والقطن لاعتمادها على القطن قصير ومتوسط التيلة، وذلك لسيطرة القطاع العام على أنشطة ومكونات الترابط الخلفية (غزل، خيط، قماش، الصباغة والتجهيز) بكفاءة محدودة وعلى القطن طويل التيلة غير المطلوب بكثرة في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، حيث تتميز مصر بصناعة الغزل الرفيع من القطن طويل التيلة وإن كان يواجه بعض المشاكل التي تعمل وزارة الزراعة على حلها الذي يُستخدم في المنتجات الرقيقة عالية الجودة كالقمصان الرجالي والملاءات ذات الجودة المرتفعة، ويتم تصديره إلى الخارج، أما الغزل السميك الذي تعتمد عليه معظم الصناعات المصرية من المنسوجات فيتم استيراد معظمه، حيث يمثل الغزل نحو ٥٠ %من تكلفة المنتج النهائي.

شكل (٧): القيمة المضافة لمختلف الصناعات التحويلية عام ٢٠١٦ (بالألف جنيه)

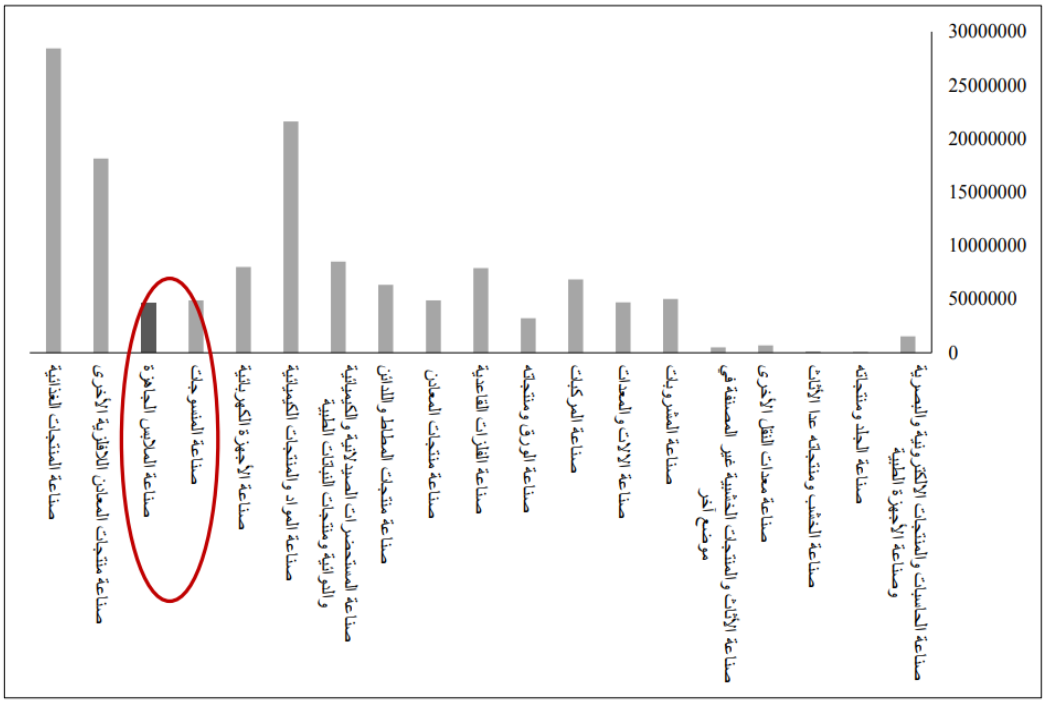

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *الإحصاء الصناعي السنوي ٢٠١٨* .

- **على الجانب الآخر** استطاع العديد من الدول التي يُحتذي بها المنافسة تطوير سلسلة القيمة بشكل يعزز من القيمة المضافة المحلية والتنافسية العالمية، ولعل أبرز هذه الدول هي تركيا والمكسيك، حيث يتم استخدام القطن المحلي على نطاق واسع وفي نفس الوقت الاستيراد أيضا لتلبية الطلب المتزايد محليا وخارجيا، وبناء عليه استطاعت هذه الدول تعظيم استفادتها من جميع مراحل سلسلة القيمة وهو ما مكنها ليس فقط من تصدير الملابس الجاهزة ولكن غيرها من المدخلات الوسيطة أيضا[١٥]، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

[١٥] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٩

- **جدول٥: سلسلة القيمة في صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات**

مجموعات المقارنة	الدولة	المواد الخام المستوردة مثل: الألياف والأقمشة والقطن، ...	عالقات الترابط الخلفية Backward linkage industries
الدول التي يحتذى بها	الصين	√ (ITC 2011)	تعمل على نطاق جيد: تعد الصين أكبر منتج ومستهلك للقطن في العالم في الوقت نفسه، وتحتل مكانة متقدمة في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على مستوى العالم، ومع ذلك تستورد الألياف الطبية بشكل كثيف، ونفس الأمر بالنسبة لـ Technical Textiles(EUSME Centre 2017)
	الهند	√	تعمل على نطاق جيد، حيث تعد الهند ثالث أكبر منتج للقطن في العالم ويمثل الغزل والنسيج والقص والخياطة الجزء الأكبر من القطاع في الهند، وفي الواقع طبقت الحكومة تعريفات جمركية هدفها تعزيز الصناعة المحلية والحد من الواردات (Ratings CARE)
	تركيا	√	تتوفر وقوية، بالرغم من استيرادها لجزء من القطن، إلا أنها تعتبر مورد هام للمواد الخام
	فيتنام	√	تعمل على نطاق ضيق ومن خلال شركات القطاع العام
	البرتغال	√	تعمل على نطاق ضيق
الدول المنافسة	بنجلاديش	√	تعمل على نطاق ضيق
	كمبوديا	√	غير متواجدة
	المكسيك	√	تعمل على نطاق جيد: تعتمد المكسيك على كل من النسيج والقماش المصنع محليا والمستورد في الوقت نفسه لتلبية معدلات الطلب المرتفعة
	هندوراس	√	تعمل على نطاق ضيق نظرا لاستيراد معظم مدخلات الإنتاج من الخارج
	مصر	√	تعمل على نطاق ضيق ومن خلال شركات القطاع العام التي تحقق خسائر، وشركات القطاع الخاص

- **وجود العديد من المشاكل الإجرائية** (التخليص الجمركي، النقل، وغيرها) التي تزيد من تكلفة المعاملات وتقلل من كفاءة سلسلة القيمة، وهو ما انعكس جليا في تدني ترتيب مصر في مؤشر الانفتاح التجاري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يقيس مستوى التعريفة وكفاءة التخليص الجمركي مقارنة بالدول محل الدراسة، كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (٨): الانفتاح التجاري – ترتيب مصر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٩

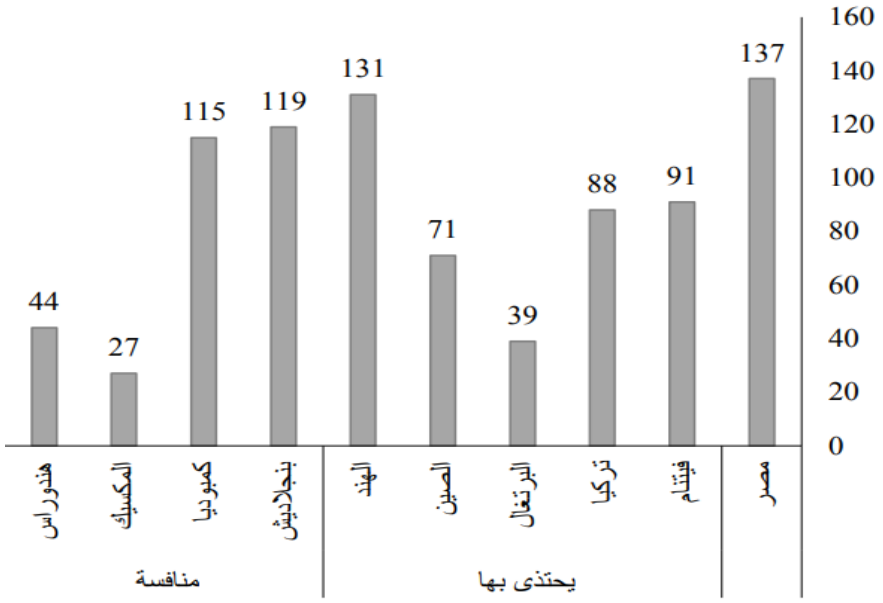

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية٢٠١٩(كلما ارتفعت القيمة كلما تأخر الترتيب)

- **تأثر صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة** بشكل مضاعف بهذه المشاكل على الرغم من أن المشكلات سالفة الذكر تنطبق على جميع الصناعات الأخرى، إلا أنها تؤثر بشكل أكبر على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة نظرا لخصوصيتها ووجود العديد من المتغيرات التي لا تنطبق إلا عليها من بين جميع الصناعات التحويلية الأخرى لارتباطها بالموضة العالمية. وقد أدى ضعف سلسلة القيمة المحلية وما تتضمنه من روابط خلفية ومن ثم الاعتماد على الواردات وتعقد إجراءات التخليص الجمركي إلى التأثير سلبا على تنافسية هذه الصناعة في السوق العالمي، من خلال التأثير سلبا على سرعة استجابتها للطلبيات الخارجية كما يتضح من الشكل التالي؛ حيث يرتفع الوقت المستغرق لتلبية الطلبيات الخارجية للملابس الجاهزة إلى ٩٠ يوما في حالة استيراد المادة الخام من الخارج مقابل ٦٠ يوما فقط في حالة توافر المادة الخام محليا، أما في حالة المفروشات،

فتتراوح المدة للوبريات والبياضات من ٣٠ إلى ٦٠ يوما وللسجاد[١٦] من ٣٠ إلى ٤٥ يوما، وهو ما يمنح الدول الأخرى ميزة الوصول إلى الأسواق العالمية والاستجابة إلى تغيرات الموضة بشكل أسرع من مصر

- **ارتفاع تكلفة العمالة في مصر مقارنة بالعديد من الدول الأخرى** وهو ما دفع الصين إلى الاستثمار بكثافة في صناعة المنسوجات والملابس في الدول ذات التكلفة الأقل من حيث العمالة من خلال مجموعة من المناطق الصناعية المتخصصة أشهرها مجمع أواسا الذي يوظف ٦٠ ألف شخص، إلا أن هذا الأجر المنخفض لا يعول عليه في الأجل المتوسط أو الطويل كونه لا يغطي احتياجات العمالة الأساسية من ناحية وأنه يقترن بانخفاض الإنتاجية من ناحية أخرى. لكن النقطة التي يجب التركيز عليها هنا أن مصر لم تعد الأرخص من حيث تكلفة العمالة مقارنة بالدول الأخرى ، حيث تمثل العمالة الهندية والبنجلادشية والفلبينية عمالة رخيصة مقارنة بالعمالة المصرية[١٧].

جدول٦: تكلفة العمالة الشهرية الإجمالية بالدولار في مصر مقارنة ببعض منافسيها

الدول المقارنة	كمبوديا	تونس	مصر	الهند	اثيوبيا	سوريا	بنجلاديش	الفلبين
تكلفة العمالة ($/شهر)	182	166	102	51	25	20	18	10

المصدر (منظمة العمل الدولية ٢٠١٩) International Labour Organization

وقد ساهم انخفاض قيمة العملة المحلية في بعض الدول المنافسة في انخفاض تكلفة العمالة في هذه الدول وبالتالي أصبحت أرخص بكثير من مصر، بالإضافة إلى اتجاه الحكومة المصرية إلى تطبيق سياسات جديدة من شأنها زيادة الحد الأدنى للأجور بقيمة ٢٤٠٠جنيه أي ما يقارب١٣٠دولار شهريًا، فضلاً عن التوسع في انشاء مصانع الملابس الجاهزة مما جعلها تلجأ لرفع رواتب العمالة للاستفادة من العمالة المدربة في الشركات الأخرى وهو ما يطلق عليها عملية (صيد العمالة) بين الشركات.

[١٦] تشكل صادرات قطاع الوبريات والبياضات مع قطاع السجاد نحو ٨٨ %من صادرات قطاع المفروشات المنزلية وفقا للمجلس التصديري للمفروشات

[17] International Labour Organization: ilostat.ilo.org/topics/labour-costs

لكن يجب التأكيد على أهمية توافر إنتاجية عالية لوحدة العمل المنخفضة التكلفة ، حيث أن توافر عمالة رخيصة دون إنتاجية عالية أكثر تكلفة من توافر عمالة ذات تكلفة عالية وإنتاجية كبيرة، فزيادة الأجور في صناعة الغزل والنسيج محكومة بالإنتاج وليس أدل علي ذلك بأن رواتب العمال في بعض الدول تصل إلي ثلاثة اضعاف العمال في مصر لكن معدل انتاجية العامل في هذه الدول تعادل ٥ أضعاف انتاجية العامل في مصر فالمصانع تسعي دائما الي تغطية التكلفة.

- **انخفاض متوسط الجمارك** التي تفرضها مصر على وارداتها من هذه الصناعة مقارنة بمعظم الدول محل الدراسة فيما عدا البرتغال وتركيا وفيتنام وهو ما قد يهدد في بعض الأحيان بمواجهة الصناعة المصرية لمنافسة شرسة في سوقها المحلي من دول مصدرة كبيرة كالصين والهند، قد لا تقوى الصناعة المحلية على الوقوف في مواجهتها، وفي المقابل هناك عوائق غير جمركية تعوق استيراد مدخلات إنتاج هذه الصناعة.

جدول ٦ : متوسط الجمارك التي تفرضها مصر ودول المقارنة على واردات صناعة المنسوجات والملابس ومستلزمات إنتاجها %

مجموعات المقارنة	الدولة	Manufacture of knitted and crocheted fabrics and articles تصنيع الأقمشة والأصناف المحيكة والكروشيه		Manufacture of wearing apparel, except fur apparel تصنيع الملابس والثياب باستثناء المصنوعة من الفراء		Dressing and dyeing of fur; manufacture of articles of fur تصنيع وصباغة الملابس المصنوعة وتصنيع أصناف من الفراء من الفراء	
		2014	2017	2014	2017	2014	2017
الدول التي يحتذى بها	الصين	20.6	20.6	23.9	23.9	26.3	26.3
	الهند	13	13	20.7	20.7	4	4
	فيتنام	15.4	15.4	21.9	21.9	11.1	11.1
	تركيا	4.2	4.2	5	5	0.9	0.9
	البرتغال	2.6	2.6	3.2	3.2	0.4	0.4
الدول المنافسة	بنجلاديش	25	25	24	24	16.9	16.9
	كمبوديا	8.7	8.7	13.9	13.9	12.6	12.6
	المكسيك	18.4	18.4	29.3	29.3	15.7	15.7
	هندوراس	10.7	10.7	14.4	14.4	14.6	14.6
مصر		11.9	11.9	22.5	22.5	14.6	14.6

Source: International Trade Center،Investment

- **تعدد وتفاقم المشاكل والمعوقات التي تؤثر على صناعة المنسوجات والملابس:**

يواجه القطاع الصناعي بصفة عامة وصناعة المنسوجات والملابس بصفة خاصة عدد من المعوقات المؤقتة والدائمة منها:

- صعوبة إجراءات التخليص الجمركي وتعقدها وصعوبة المعاملة الضريبية وخاصة التقدير الجزافي للضرائب، وعدم مرونة النظام الضريبي بما يحد من قدرته على الاستجابة لتغير حجم المنشأة، وصعوبة حصول المصانع على الأرض مجانا في المحافظات الأقل تنمية خاصة الصعيد، بالإضافة إلى عدم ثبات برنامج دعم الصادرات في مصر وتغيره باستمرار مع التأخر في صرف مستحقات المصدرين وعدم وضوح القواعد الجديدة لهم، كما ترفض الحكومة إجراء مقاصة بحيث يتم خصم قيمة الدعم من الضرائب التي تدفعها المصانع.

- ضعف سلسلة القيمة في مصر لقطاع الملابس الجاهزة والمفروشات خاصة الأجزاء المتعلقة بالنسيج وصناعة الإكسسوار والطباعة والصباغة.

- تعدد الجهات المنوط بها وضع السياسات والإجراءات الخاصة بهذه الصناعة ، بالإضافة إلى عدم وجود جهة مختصة بإجراء البحوث لكل صناعة

- ارتفاع تكلفة العمالة ومحدودية أعداد الفنيين وضعف القدرات التسويقية للقطاع وخصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- ضعف القدرة الإنتاجية والتكنولوجية لشركات غزل القطن طويل التيلة.

- تواجه المناطق الصناعية العديد من المشاكل في توصيل المرافق خاصة المياه.

- طول الإجراءات وتعددها وتفرقها بين العديد من الجهات، بالإضافة إلى طول إجراءات التقاضي وفض المنازعات المتعلقة بالاستثمار وتعقدها.

- تعدد الجهات المعنية بتسجيل الملكية العقارية، وارتفاع تكلفة الإجراءات وتحصيل عدد من الجهات رسوم مبالغ فيها نظير التسجيل، بالإضافة إلى صعوبة وطول إجراءات التسجيل حيث تستغرق المدة الزمنية لتحديد مساحة وحدة عقارية في بعض الأحيان من عام ونصف إلى عامين

- أحكام الإفلاس كانت دائما مصدرا للتقييم السلبي لمصر في مؤشرات أداء الأعمال الدولية فعدم وجود قانون للإفلاس كان يؤدي بالعديد من المنشآت خاصة المتوسطة والصغيرة إلى العزوف عن الاستثمار في مصر.

- عدم وجود خطة متكاملة معلنة لصناعة الملابس الجاهزة والمفروشات متبناة من الحكومة رغم وجود العديد من الصناعات المهاجرة من دول العالم لم تستطيع مصر الاستفادة منها.

٣-٤ تطبيق نموذج بورتر في التنافسية علي المنسوجات والملابس المصرية

٣-٤-١ ظروف عناصر الإنتاج: من العناصر المميزة لصناعة المنسوجات والملابس في مصر هو اعتمادها علي جميع عوامل الإنتاج سواء المادية أو البشرية، وإذا ما قمنا بدراسة عنصر العمل علي سبيل المثال نجد أنه رغم ارتفاع متوسط الأجور في هذه الصناعة في السنوات الأخيرة إلا أن معدل النمو في الإنتاجية أقل من معدل النمو في الأجور ذلك فضلاً عن تواضع مستوي العمالة نظراً لقصور مراكز التأهيل والتدريب المنوط بها تنمية مهارة العاملين. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية المتمثلة في الآلات والمصانع والطرق والكهرباء ووسائل النقل وغيرها فإن صناعة المنسوجات والملابس المصرية تتمتع ومنذ قديم الأزل ببنية أساسية لا بأس بها حيث تتوافر لها العديد من خطوط النقل وكذلك الكهرباء والعديد من المصانع ، وعلي الرغم من القصور في بعض المرافق وعدم مسايرة العديد منها للتطورات العصرية إلا أن هناك أساس يمكن الاعتماد عليه في إحداث نهضة جيدة. ويمثل رأس المال أحد أهم عوامل الإنتاج التي تحتاج لزيادتها ومن ثم زيادة الاستثمار في هذه الصناعة، كذلك تعاني الصناعة من قصور في مجال تكنولوجيا المعلومات والبحوث والتطوير.

٣-٤-٢ ظروف الطلب:تتميز صادرات المنسوجات والملابس المصرية بتوافر الطلب عليها سواء الطلب المحلي أو الطلب الخارجي ، وهناك ارتفاع في هذا الطلب خاصة الطلب الخارجي الذي تزايد خلال السنوات الأخيرة مع دخول اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيز التنفيذ وكذلك بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة ، ويعد الاتحاد الأوروبي من أهم الأسواق التي تستوعب الصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات يليه سوق الولايات المتحدة. ولعل ما يميز محددات ظروف الطلب من نقاط قوة هو زيادة الطلب المحلي ، في حين يمثل انخفاض معدل نمو الطلب بالإضافة لعدم مسايرة الطلب المحلي لتفضيلات المستهلك الأجنبي أهم نقاط الضعف لهذه المحددات.

٣-٤-٣ الصناعات المغذية والمرتبطة: يعد محصول القطن أكثر الأنشطة ارتباطاً وتغذيةً لصناعة الملابس والمنسوجات بالإضافة إلي صناعات الأزرار والسوست والإكسسوار(صناعات معدنية) والصناعات الكيماوية المتمثلة في مواد الصباغة والتلوين والتجفيف وغيره ، فإذا ما حدث

قصور في أحد هذه الصناعات المغذية يؤثر بالسلب علي صناعة المنسوجات والملابس. ولعل وفرة المدخلات اللازمة لصناعة المنسوجات والملابس وتركز الصناعات في المدن الجديدة والمناطق الصناعية أهم مواطن القوة في محددات الصناعات المغذية ، إلا أن صغر حجم شركات الصناعات المغذية والمرتبطة وكذلك قدم أساليب التكنولوجيا المستخدمة واستيراد معظم أجهزة الإنتاج من أهم نقاط الضعف التي تعانيه محددات الصناعات المغذية والمرتبطة.

٣-٤-٤استراتيجية المنشأة وطبيعة المنافسة: تنقسم صناعة الملابس والمنسوجات إلي أربع قطاعات فرعية هي(قطاع غزل القطن، قطاع النسيج والتجهيز، قطاع التريكو، قطاع الملابس الجاهزة

وهو ما يترجم إلي ما يقرب من ٣١ شركة قطاع عام تعمل في ظل ثلاث شركات قابضة متنوعة النشاط وتقوم استراتيجيات هذه الشركات علي تغطية الطلب المحلي سواء من القطن أو الغزل أو المنسوجات أو الملابس الجاهزة ثم التوجه بعد ذلك للتصدير[١٨].

وفيما يتعلق بطبيعة المنافسة نجد أن صناعة المنسوجات والملابس من أكثر الصناعات المصرية تعرضاً للمنافسة الشرسة خاصة مع تحرير التجارة الدولية في مجال المنسوجات والملابس وإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بالإضافة لإلغاء نظام الحصص الكمية بنهاية عام ٢٠٠٤ إعمالا لقواعد منظمة التجارة العالمية ، وهو ما يخدم صادرات تلك الدول التي كانت الحصص الكمية بالنسبة لها قيدا علي نموها مثل الهند باكستان وإندونيسيا، ومما يزيد من حدة المنافسة التي تتعرض لها الصادرات المصرية خاصة في السوق الأمريكي منتجات الدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقيات تجارة تفضيلية والتي تمكنت من خلالها من زيادة حصتها في السوق الأمريكي علي حساب الحصة السوقية لمنتجات الدول الأخرى ومن بينها مصر، ولعل المثال الواضح علي ذلك هو المنافسة القادمة من المنتجات الكندية والمكسيكية من خلال النافتا، وكذلك الكويز الأردنية الذي أعطي إعفاء جمركي كامل للمنتجات الأردنية المؤهلة وهو ما ترتب عليه زيادة واضحة للصادرات الأردنية من الملابس والمنسوجات في حين تراجعت الصادرات المصرية خلال نفس الفترة، كما يشمل الوضع منتجات دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الكاريبي والتي تتمتع بإعفاء ضريبي كامل بموجب قانون التجارة والتنمية الأمريكي، ذلك فضلا عن المنافسة من بعض

[١٨] أحمد عيد إبراهيم، " الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز) على الصادرات المصرية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨.

الدول والتي وإن كانت ستواجه بتعريفة جمركية إلا أن قدرتها التنافسية تفوق نظيرتها المصرية وفي مقدمة تلك الدول العملاق الصيني.

٣-٤-٥ دور الحكومة: تؤثر الحكومة المصرية علي صناعة المنسوجات والملابس بأكثر من أداة، فعلي مستوي السياسات الزراعية قد تتخذ بعض الإجراءات الخاصة كما حدث عندما اتخذت الحكومة بعض الإجراءات لتحرير تجارة القطن المصري ، والتحرير الكامل لزراعة وتسويق القطن بوضع نظام جديد لتسويقه موسم١٩٩٤/٩٣بدلا من نظام التسويق التعاوني، كما تم تعديل السياسات القطنية بإعطاء أولوية في تخصيص الأقطان للتصدير وما يتبقى يخصص لتغطية احتياج السوق المحلي وتستكمل باقي احتياجات هذا السوق عن طريق استيراد الأقطان القصيرة والمتوسطة ، وقد تساهم هذه السياسة في استعادة القطن المصري لمكانته إلا أنها لا تفي باحتياجات المغازل المحلية بالإضافة للمشاكل التي قد تصاحب عملية الاستيراد من تأخير، كذلك الحال فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات التي تصدر عن الحكومة ومنها القانون رقم ٢١٠لسنة١٩٩٤والخاص بتنظيم تجارة القطن، قانون اتحاد مصدري الأقطان، قانون إنشاء بورصة مينا البصل الخاصة بالبضاعة الحاضرة للأقطان والقرار الوزاري رقم٩٨٤لسنة١٩٩٤بشأن نظام التسويق التعاوني للقطن

أما علي مستوي تحرير التجارة الدولية ، فنجد أن دور الحكومة يتمثل في عدة نقاط منها تبني الحكومة المصرية نظاماً جديداً لتحرير سعر الصرف اعتباراً من يناير ٢٠٠٣، وكذلك التزام الحكومة المصرية بتخفيف القيود الجمركية والضرائب في ضوء اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات وما تبع ذلك من صدور القرار الجمهوري رقم٣٥لسنة٢٠٠٤بإلغاء الجمارك علي جميع مستلزمات الصناعات النسجية والملابس الجاهزة ، فضلاً عن التعديلات الجمركية والتخفيض الذي حدث في التعريفة الجمركية، حيث انخفضت التعريفة الجمركية علي الغزول إلي ١٢% وعلي الأقمشة بنسبة ٢٢% والملابس الجاهزة بنسبة ٤٥% ، تنفيذ برنامج الخصخصة المصري والذي تطرق إلي بعض شركات الغزل والمنسوجات الخاسرة إما عن طريق التصفية أو الدمج.

وعلي صعيد عمليات التهريب قامت الحكومة المصرية بإحكام الرقابة علي التهريب لحماية الصناعة المحلية من إغراق السوق المصري بالسلع المهربة، ذلك فضلاً عن تبسيط إجراءات التصدير وإلغاء قرارات الحظر وحصص التصدير، وأخيراً تنفيذ التزامات ترتيب الألياف المتعددة (MFA) وإلغاء نظام الحصص، واشتراك مصر في بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

ويأتي توقيع مصر علي بروتوكول الكويز نتيجة التحرير الكامل لسوق الملابس والمنسوجات الدولي وذلك بدءاً من يناير ٢٠٠٥ حيث تم انتهاء العمل بنظام الحصص وهو ما يعني تعرض الصادرات المصرية للمنافسة القوية . وقد شهد عام ١٩٩٦ بداية العمل بنظام المناطق الصناعية المؤهلة لأول مرة وذلك عندما أقر الكونجرس الأمريكي القرار رقم ٦٩٥٥ والذي يجيز منح إعفاء جمركي بالولايات المتحدة الأمريكية للسلع الصناعية التي يتم إنتاجها بين إسرائيل ومناطق صناعية مؤهلة ، وذلك مع تطبيق قواعد المنشأ التراكمي علي هذه الدول[19]. وفي نوفمبر عام ١٩٩٧ وقعت الأردن بروتوكول الكويز الخاص بها والذي دخل حيز التنفيذ بعد ذلك في عام ١٩٩٩، وهو ما مهد الطريق فيما بعد لإبرام اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، أما مصر فقد قامت بإبرام بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) مع إسرائيل في ١٤ديسمبر ٢٠٠٤ وبموافقة الولايات المتحدة.

وكانت مصر إحدى الدول الموقعة علي ترتيب الألياف المتعددة (والمعروف اختصاراً بـ"MFA" Multi Fiber Arrangement) وكانت صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة تتم من خلال نظام للحصص يحدده هذا الترتيب، وكانت الصادرات المصرية– باستثناء المنسوجات والملابس – تواجه قيودا منخفضة عند دخولها للسوق الأمريكي، إلا أن إلغاء نظام الحصص في ٢٠٠٥/١/١ تطبيقا لقواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية أدى لزيادة المنافسة التي تواجها المنتجات المصرية في السوق الأمريكي ، تلك المنافسة ناتجة عن التكلفة المنخفضة التي تتمتع بها المنتجات القادمة من الدول النامية وكذلك منتجات الدول التي ترتبط بمعاملة تفضيلية مع الولايات المتحدة، وبالتالي فإن بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة يمثل أحد الحلول لزيادة الصادرات المصرية عن طريق إزالة القيود والحصص والتعريفة.

ومما سبق يتضح أنه فيما يتعلق بدور الحكومة فقد ينتج عن هذا التدخل بعض الآثار الإيجابية كزيادة حجم الاستثمارات في البنية التحتية وتنظيم قواعد الصناعة، إلا أنه ومع هذا التدخل نلاحظ انخفاض حجم الاستثمارات في البحث العلمي والتطور وكذلك ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام في عمليات الإنتاج والتسويق فضلاً عن البيروقراطية الناجمة عن هذا التدخل التي تعرقل العمل.

[19] United States – Egypt Friendship Society ,"QIZ in Egypt: What will they mean for Egypt, the U.S., and trade?

٣-٤-٦ دور الصدفة: و يقصد بهذا الدور المفاجأة ، فمن أهم أحداث الصدفة التي تؤثر علي الميزة التنافسية القرارات السياسية والتغير بسعر الصرف والصدمات البترولية والتقلبات الدولية و انتشار الأوبئة مثل الكورونا. وإذا ما تتبعنا دور الصدفة وآثرها علي الميزة التنافسية للمنسوجات والملابس الجاهزة المصرية نلاحظ تأثر صادرات وواردات هذه الصناعة بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف كما يتأثر محصول القطن المصري بالتقلبات التي تحدث في الأسعار العالمية ، وتؤثر التغيرات المناخية علي المساحات المنزرعة ومتوسط الإنتاجية. وعلى صعيد القرارات السياسية فقد يصدر قرار بفرض أو إلغاء ضريبة أو رسوم أو إعفاء لمنتجات معينة وكذلك الحال في حالة إصدار قرار بالحظر أو قرار آخر برفع هذا الحظر، إلي جانب ذلك وفي منطقة تعج بالحروب مثل منطقة الشرق الأوسط يتأثر التبادل التجاري بلا شك بهذه الحروب.

وعلى صعيد تأثير فيروس كورونا تعتبر صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مقدمة القطاعات المتضررة من انتشار الوباء، حيث أضفى المزيد من الصعوبات على هذه الصناعة، والتي كانت تعاني قبل الأزمة من تفاقم فوائض الإنتاج، وارتفاع المخزونات بالمصانع، وزادها انتشار الفيروس سوءا مع توقف أغلب الطلبيات من الأسواق الرئيسية المستهلكة.[٢٠] وقد ألقى فيروس كورونا بالمزيد من العقبات أمام صناعة الملابس الجاهزة حول العالم بسبب ارتباطها بظاهرة العولمة بشكل كبير في ظل اعتمادها في العديد من البلدان على مدخلات الإنتاج الصينية، ولهذا أدى انتشار الوباء في الصين أولًا إلى تعطيل سلاسل التوريدات العالمية مع اضطراب حركة الشحن الجوي والبحري والبري، كما تضررت الصناعة في ظل حالات الإغلاق التي شهدتها المصانع ومتاجر التجزئة مع فرض حظر التجوال على حركة المواطنين، هذا بالإضافة إلى إلغاء أو تأجيل العديد من الدول لطلبياتها من الموردين، أما المستهلكون فقد لجأ قطاع عريض منهم بشكل كبير إلى شراء السلع الأساسية كالغذاء، مع تأجيل فكرة شراء ملابس جديدة، خاصة في ضوء انخفاض معدلات الخروج من المنازل.

٣-٥ قياس تنافسية المنسوجات والملابس المصرية

لقياس تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية فقد رأى الباحث أن يتم الاعتماد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة(RCA) وقد تم حساب هذا المؤشر وفقاً لإحصائيات منظمة التجارة

[٢٠] تعرضت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة لصدمة حادة ليس فقط على المستوى المحلى بل على المستوى العالمي أيضا، وبالنظر إلى التقارير الدولية لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد "UNCTAD " تأتي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في قمة القطاعات المتضررة من جراء كورونا.

العالمية (WTO) والتي قام الدارس بتجميعها وحسابها في الجداول أرقام{ ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢} وفيما يلي البناء الحسابي لهذا المؤشر:

RCA xl = [X xl / X xt] / [X we / X wt]

٣-٥-١ قياس تنافسية صادرات مصر من المنسوجات:

إذا ما تتبعنا التطور الذي حدث لتنافسية الصادرات المصرية من المنسوجات بالإضافة لصادرات بعض الدول المنافسة من خلال الجداول (٨، ١٠،١١) يتضح لنا الآتي :

– أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات المنسوجات في مصر قد أخذ في التدهور وهو ما يوضح ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

– في الوقت الذي اتجه فيه مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المصرية من المنسوجات نحو الانخفاض، شهد هذا المؤشر اتجاهاً تصاعدياً لصادرات المنسوجات في الدول المنافسة وهو ما يوضح زيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق الدولي.

٣-٥-٢ قياس تنافسية صادرات مصر من الملابس:

علي الجانب الآخر إذا ما تتبعنا التطور الذي حدث لتنافسية صادرات الملابس في مصر والدول المنافسة من خلال الجداول (٩، ١٠،١٢) يتضح لنا الآتي:

– يتمتع قطاع الملابس بوضع أفضل نسبياً مقارنة بقطاع المنسوجات ، وهو ما ظهرت آثاره واضحة على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات مصر من الملابس.

– على الرغم من الاتجاه العام لصادرات مصر من الملابس نحو التزايد في السنوات الأخيرة وما واكبه من تزايد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة إلا أن وضع مصر بين منافسيها ما زال في مرتبة متأخرة خاصة مع الزيادة الكبيرة التي تشهدها صادرات منافسيها من الملابس .

جدول ٨ صادرات مصر من المنسوجات وبعض الدول المنافسة والدول التي يحتذى بها (مليون دولار)

		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Xxl	مصر	1548	1452	1221	1279	1379	1293	1249
	الصين	111664	108934	104605	109595	118575	119684	154146
	الهند	18266	17263	16121	17078	18115	17189	15042
	فيتنام	5330	5628	6108	7199	8228	9073	9798
	تركيا	12516	11120	11155	11648	11881	11777	11697
	البرتغال	2284	2018	2046	2199	2365	2213	2265
	بنجلاديش	2361	1626	1564	1677	1616	1548	1677
	كمبوديا	57	123	163	154	172	198	277
	المكسيك	2399	2428	2369	2535	2664	2732	2858
	هندوراس	7	6	7	5	25	7	16
we	العالم	312819	288510	281156	295108	312211	305484	328114

Source : WTO , International trade statistics 2021

جدول ٩

صادرات مصر من الملابس وبعض الدول المنافسة والدول التي يحتذى بها (مليون دولار)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
1357	1704	1616	1463	1284	1349	1292	مصر	
141587	151784	158212	157464	158180	174573	186613	الصين	
12973	17160	16552	18313	17932	18168	17650	الهند	
28065	30888	28896	25037	23005	21948	20174	فيتنام	
15351	16381	16229	15656	15504	15538	16668	تركيا	
3037	3576	3837	3636	3480	3253	3773	البرتغال	Xxl
27471	33072	32927	29213	28668	26603	24584	بنجلادي ش	
7548	8328	7859	7056	6651	5938	5339	كمبوديا	
3557	4247	4233	4087	4260	4465	4609	المكسيك	
2944	4264	3859	3516	3463	3605	3180	هندوراس	
448961	494254	494388	465272	445015	453391	483908	العالم	we

Source : WTO , International trade statistics 2021

جدول ١٠اجمالي الصادرات التجارية لمصر وبعض الدول المنافسة والدول التي يحتذى بها (مليون دولار)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
26630	28993	27624	25604	25468	21349	26853	مصر	
2590221	2499457	2486695	2263346	2097632	2273468	2342293	الصين	
276302	324340	324778	299241	264542	267951	322694	الهند	
282725	264268	243699	215014	176581	162065	150217	فيتنام	
169651	180833	177169	164495	149247	150982	166505	تركيا	
61531	67063	68361	62130	55372	55047	63832	البرتغال	X xt
33605	39337	39252	35851	34894	32379	30405	بنجلاديش	
17215	14825	12700	11278	10069	8542	6846	كمبوديا	
417670	460704	450713	409433	373948	380550	396912	المكسيك	
7683	8788	8644	8656	7960	8226	8117	هندوراس	
17618935	19019026	19559050	17746583	16046277	16560762	19010139	العالم	X we

Source : WTO , International trade statistics 2021

جدول ١١مؤشر الميزة النسبية الظاهرة(RCA)

لصادرات مصر من المنسوجات وبعض الدول المنافسة والدول التي يحتذى بها

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
2.5	2.8	3.1	3.0	2.7	3.9	3.5	مصر	
3.2	3.0	3.0	2.9	2.8	2.8	2.9	الصين	
2.9	3.3	3.5	3.4	3.5	3.7	3.4	الهند	
1.9	2.1	2.1	2.0	2.0	2.0	2.2	فيتنام	
3.7	4.1	4.2	4.3	4.3	4.2	4.6	تركيا	
2.0	2.1	2.2	2.1	2.1	2.1	2.2	البرتغال	RCA
2.7	2.5	2.6	2.8	2.6	2.9	4.7	بنجلاديش	
0.9	0.8	0.8	0.8	0.9	0.8	0.5	كمبوديا	
0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	المكسيك	
0.1	0.0	0.2	0.0	0.1	0.0	0.1	هندوراس	

جدول ١٢ مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)

لصادرات مصر من الملابس وبعض الدول المنافسة والدول التي يحتذى بها

		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
RCA	مصر	1.9	2.3	1.8	2.2	2.3	2.3	2.0
	الصين	3.1	2.8	2.7	2.7	2.5	2.3	2.1
	الهند	2.1	2.5	2.4	2.3	2.0	2.0	1.8
	فيتنام	5.3	4.9	4.7	4.4	4.7	4.5	3.9
	تركيا	3.9	3.8	3.7	3.6	3.6	3.5	3.6
	البرتغال	2.3	2.2	2.3	2.2	2.2	2.1	1.9
	بنجلاديش	31.8	30.0	29.6	31.1	33.2	32.4	32.1
	كمبوديا	30.6	25.4	23.8	23.9	24.5	21.6	17.2
	المكسيك	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3
	هندوراس	15.4	16.0	15.7	15.5	17.7	18.7	15.0

٣-٦ دراسة التجارب العالمية الناجحة

في هذا الجزء من البحث يتم استعراض تجارب عدد من الدول حققت طفرة في صناعة المنسوجات والملابس والمفروشات لديها وهي دول الهند و بنجلاديش، فبالنسبة للهند فقد تم اختيارها لأنها جمعت بين سوق محلي كبير ومستقر من ناحية، وقدرة تصديرية عالية تقدر بنحو ٢٣ مليار دولار عام ٢٠١٨من ناحية أخرى، بمعدل نمو بلغ ٥٢.٨% لنفس الفترة السابقة، وقد وقع الاختيار على الهند كنموذج يمكن عمليا الاحتذاء به نظرا لتوافر البيانات والمعلومات المحدثة التي تمكننا من تقييم التجربة الهندية بالإضافة إلى تقارب الظروف الاقتصادية والمؤسسية بينها وبين مصر بخلاف الصين التي تختلف بنيتها الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية جذريا عن مصر. **شكل (٩): قيمة صادرات الهند من الملابس الجاهزة والمفروشات** (بالمليون دولار)

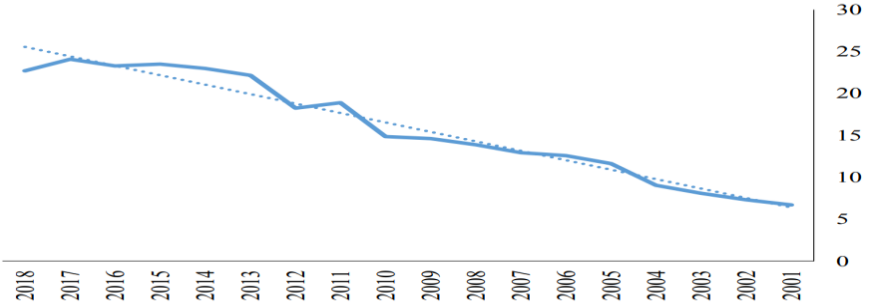

وفيما يتعلق ببنجلاديش، فقد تم اختيارها نظرا لما تملكه من برامج دعم نقدي تتسم بالكفاءة والفاعلية وهو ما جعلها تحقق معدلات نمو لصادراتها بلغ نحو ١٥٩% لنفس الفترة ولذلك يمكن الاقتداء بها فيما يتعلق بحل مشكلات دعم صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات في مصر.

شكل (١٠): قيمة صادرات بنجلاديش من الملابس الجاهزة والمفروشات (بالمليون دولار)

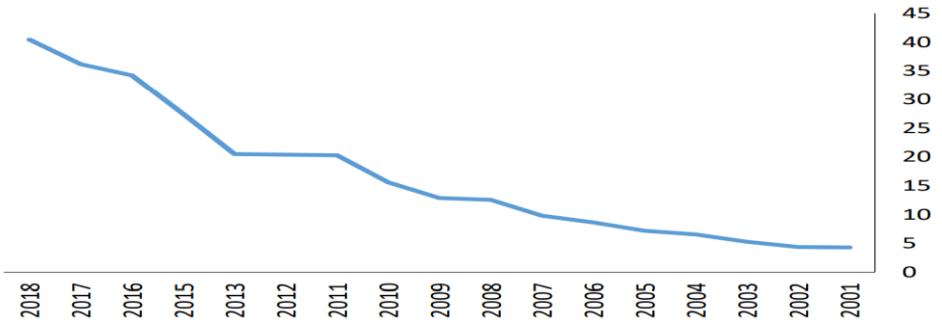

وفيما يلي نستعرض أهم الاجراءات والسياسات المتبعة بالدول المختارة

- **وجود جهة واحدة مختصة بشئون الملابس الجاهزة والمفروشات:**- تأسيس مراكز لتنمية صناعة الغزل والملابس الجاهزة تابعه لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى تأسيس اتحاد الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يمثل مصالح الشركات العاملة بالقطاع بهدف تعزيز تنمية القطاع وتقديم الدعم في كل ما يتعلق بتنمية القطاع.
- **البحوث والتطوير:**- إجراء الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات للمستثمرين وتحديث الشركات بأحدث الاتجاهات العالمية بالصناعة
- **تنمية المهارات:**- تقديم التدريب والدعم الفني في الإنتاج، الجودة، وإدارة الموارد البشرية، على سبيل المثال في الهند تم تدريب ما يقرب من١١مليون شخص تقريبا في إطار "تنمية المهارات" في قطاع الملابس الجاهزة
- **برامج الدعم والحوافز الحكومية المكثفة:** تقديم برامج دعم وحوافز حكومية مكثفة، أهمها:

✓ الإعفاء الضريبي الذي قد يصل إلى ١٠ سنوات، أو من ٢ إلى ٤ سنوات إعفاء إضافي في حالة ما إذا كانت الشركة تعمل ضمن منطقة صناعية وتصدر ٨٠%على الأقل من إنتاجها.

✓ خصم ضريبي بقيمة ٣٠% لمدة ٣ سنوات بداية من انتهاء مدة الإعفاء إذا أقامت الشركة مصانعها في المناطق الأقل تطورا وخصم ضريبي يصل إلى خمس سنوات للعاملين بالمناطق الصناعية.

✓ تأجير الأراضي لمدد تصل إلى ٨٠ سنة بأسعار تنافسية.

✓ تكريس محطات كهربائية خصيصا للمجمعات الصناعية بأسعار منخفضة.

- ✓ الإعفاء التام من الرسوم الجمركية على جميع السلع الرأسمالية المستوردة.

فعلى سبيل المثال فقد قامت الهند بتخفيض ضريبة الشركات من ٣٠ %إلى ٢٥ %للشركات متوسطة الحجم، ويمكن للشركات المحلية الحصول على خصم إضافي بحيث تصبح قيمة الضريبة ٢٢% وقامت بتخفيض ضريبة الشركات على الشركات المحلية إلى ١٥% وقامت بتأسيس بنية تكنولوجية قوية تسمح بسداد الضريبة إلكترونيا.

- **تنمية الصادرات:** فيما يتعلق بتنمية الصادرات ضاعفت الحكومة الهندية الحافز لمصدري الملابس في إطار البرنامج المسمى بـ"MEIS" Merchandise Export from India Scheme لدعم صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك في ظل ما تواجهه من انخفاض وللمساهمة في توفير المزيد من الوظائف. و بموجب هذا البرنامج يحصل المصدرون على إعفاءات جمركية كنسبة مئوية محددة من القيمة الإجمالية لصادراتهم، ويمكن استخدام هذه الإعفاءات في دفع الرسوم على المدخلات بما في ذلك الجمارك، كما تم زيادة معدلات الحوافز للقطاعين من ٢%إلى ٤%من قيمة الصادرات اعتبارا من ١ نوفمبر إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٨

على الجانب الآخر تقدم بنجلاديش حزمة من الحوافز النقدية لدعم صادراتها، وذلك على النحو التالي:

- ✓ ٤% للصادرات إلى أسواق جديدة خارج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا.
- ✓ ٤% للسلع التصديرية المنتجة من الأقمشة المحلية.
- ✓ ٤% للمصدرين من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل حجم صادراتها عن ٥مليون دولار.
- ✓ ٢ % للصادرات إلى أسواق منطقة اليورو.
- ✓ ١ % لجميع مصدري الملابس الجاهزة بغض النظر عن منتجات ووجهات التصدير

- **دعم مدخلات الإنتاج:**- تقديم دعم رأسمالي لمرة واحدة للآلات التي تستوفي معايير الحكومة لكل من الملابس الجاهزة والمنسوجات بنسبة١٥%وبحد أقصى٤.٦مليون دولار وبنسبة ١٠% وبحد أقصى ٣ مليون دولار لكل من قطاعات النسيج والتجهيز والحرير والمعالجة اليدوية كما يحث في الهند

- **التسويق** :- إنشاء علامة تجارية خاصة بالمنسوجات اليدوية، وتخصيص يوم وطني لصناعة المنسوجات اليدوية وهو السابع من أغسطس من كل عام في الهند.

- **تطوير البنية التحتية:**إنشاء مجمعات نسيجية صناعية ضخمة Mega Textile Clusters Schemeبالهند)

- **تكامل سلسلة القيمة:** تتمتع صناعة الغزل والنسيج في الهند على سبيل المثال بحضور قوي في جميع مراحل سلسلة القيمة بجميع مستوياتها النسيجية، أي من الألياف/ الخيوط إلى تصنيع الأقمشة والملابس الجاهزة، و تعد الهند أكبر منتج للقطن في العالم بمساحة تبلغ ١٢.٢ مليون هكتار سنويا، أي حوالي ٤٢% من المساحة المزروعة عالميا والتي تقدر بـ ٢٩.٣ مليون هكتار، وهو ما مَّكنها من إنتاج حوالي٦.٥ مليون طن قطن عام ٢٠١٨. وجود مجمعات صناعية متخصصة في تجهيز النسيج أيا كان نوعه، سواء منسوجات طبيعية أو اصطناعية أو متخصصة. وجود شبكة واسعة من سلاسل البيع بالتجزئة والتي تناسب جميع الطبقات الاجتماعية ومختلف مستويات الدخول.

- **تسريع إجراءات النشاط التجاري واستخراج تصاريح البناء والتجارة عبر الحدود:** تم دمج رقم الحساب الدائم ورقم حساب خصم وتحصيل الضرائب، ورقم تعريف المدير في رقم واحد يتم من خلاله إنهاء جميع المعاملات الخاصة بالشركات، كما تم تبسيط إجراءات حجز أسماء الشركات، فبعد أن كانت تتم من خلال ملء نموذج ورقي من خمس صفحات أصبحت تتم الآن من خلال خدمة انترنت بسيطة تتضمن ملء ثلاث خانات فقط، وأصبح بإمكان الشركات التسجيل في كل من التأمين الصحي والاجتماعي من خلال بوابة الكترونية دون الحاجة إلى التواصل المادي المباشر مع أي جهة حكومية في مومباي ودلهي لا يوجد شرط للتفتيش قبل التسجيل بموجب القانون كما تم إنشاء نظام الموافقة السريع لإصدار تصاريح البناء من خلال الإنترنت، وكذلك تفعيل خدمات التوقيع الرقمي وتدقيق خطط البناء من خلال الإنترنت

– في الهند تم تخفيض عدد المستندات الإلزامية المطلوبة للأغراض الجمركية لكل من استيراد وتصدير البضائع إلى ثلاثة مستندات فقط.

- **العقود والقوانين والتقاضي:**– تم إنشاء قسم المحاكم التجارية والاستئناف في المحاكم العليا في كل من مومباي ودلهي، كما تم بناء شبكة البيانات القضائية الوطنية، حيث توفر بيانات القضايا بما في ذلك رقم تسجيل القضية، وقائمة الأسباب، وحالة القضية، والأحكام الصادرة عن المحاكم في جميع أنحاء البلاد، وبدأت الشبكة في العمل بالفعل وهي متاحة للجمهور منذ عام ٢٠١٥.

– تخصيص القضايا الجديدة في المحاكم المحلية للقضاة بشكل عشوائي من خلال نظام آلي في دلهي ومومباي، كما تم تطوير أداة إلكترونية لإدارة القضايا تسمح بإرسال إخطار للمحامين وعرض أحكام المحكمة وتتبع حالة القضايا، مع تقديم نظام يسمح برفع الدعاوى إلكترونيا كما حدث في محاكم دلهي ومومباي. وفي عام ٢٠١٦ أقرت الهند أول قانون شامل ينظم حالات تعثر الشركات وكيفية تخارجها من السوق، كما تم تسهيل إجراءات إعلان الإفلاس وتسريع إعلان الإفلاس للشركات متوسطة الحجم على وجه التحديد بحيث يتم في غضون ٩٠ يوما مع فترة سماح قصوى تبلغ ٤٥ يوما أخرى.

- **تسجيل الملكية:**– في مومباي على سبيل المثال تم تطوير جميع مكاتب التسجيل العيني ورقمنتها ، كما تم رقمنة جميع سجلات الضريبة العقارية بما يضمن الشفافية ويسمح للمواطنين بالتحقق من تاريخ المعاملات على الممتلكات بشكل رقمي، كما تم بناء قواعد بيانات من أجل توفير الإحصاءات الخاصة بعدد المنازعات على الأراضي وتتبع تاريخ هذه النزاعات في دلهي ومومباي
- **تبني الحكومة خطة متكاملة لتنمية الصناعة** :– في الهند تبنت الحكومة خطة متكاملة لتنمية صناعة الحرير بتمويل يصل إلى ٣٠ مليون دولار تحتوي على أربعة مكونات أساسية :
  - ✓ البحث والتطوير والتدريب ونقل التكنولوجيا ومبادرات تكنولوجيا المعلومات.
  - ✓ منظمات البذور ومراكز الإرشاد الزراعي
  - ✓ التنسيق وتطوير السوق لمنتجات البذور والغزل والحرير
  - ✓ نظام شهادات الجودة (QCS) من خلال إنشاء سلسلة من مرافق اختبار الحرير.

٤– النتائج والتوصيات:

في ضوء استعراض الوضع التنافسي العالمي الجديد ومستجداته من إلغاء نظام الحصص الكمية، وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وظهور أدوات جديدة للحماية، وتنامي التجارة البينية داخل التكتلات الإقليمية، وسيطرة الشبكات السلعية العالمية على الإنتاج والتجارة يلاحظ أن هذه التغيرات وإن كانت تعكس في مجملها درجة أعلى من التحرير في تجارة المنسوجات والملابس ومن ثم تتيح فرصاً أوسع للتصدير إلا أنها تفرض في الوقت ذاته تحديات كبيرة أمام هذه الصادرات

وقد استعرض البحث الآثار المترتبة لهذه التغيرات والتحديات على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل بديلين محتملين: الأول أن تظل الأوضاع الداخلية على ما

هي عليه، والثاني، أن يقرر المجتمع المصري حكومة ومنتجين ومصدرين اتخاذ الإصلاحات الضرورية التي تضمن التكيف مع هذه التغيرات، بل وتعظيم الاستفادة منها.

وقد أوضح التحليل من خلال مؤشرات القياس واحصائيات التجارة العالمية صحة الفرضيات القائلة بأنه:

– " تساهم الأوضاع الداخلية الحالية للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في عدم الاستفادة من تحرير التجارة الدولية في مجال المنسوجات والملابس "

– " يؤدي تراجع تنافسية المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية إلى عدم القدرة على مواجهة المنافسة واستيفاء شروط النفاذ للأسواق و تراجع نسبة الصادرات المصرية في أسواقها الرئيسية"

حيث أن الأوضاع الداخلية إذا ما ظلت على ما هي عليه ستعجز الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة عن الاستفادة من تحرير التجارة، ومواجهة المنافسة، واستيفاء شروط النفاذ للأسواق، بل من المتوقع أن ينتهي الأمر إلى تراجع نسبة الصادرات المصرية في أسواقها الرئيسية.

فلقد أظهرت الاحصائيات تراجع صادرات مصر من المنسوجات والملابس وتراجع أداء غالبية شركات القطاع الصناعي في المبيعات والتصدير والعمالة والتمويل والتدفقات النقدية والقدرة على دفع الضرائب والإنتاج وسلاسل التوريد، لاسيما في ظل معاناة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية من العديد من المعوقات ومعاناة صناعة الملابس الجاهزة العالمية من تفاقم فوائض الإنتاج، وارتفاع المخزونات بالمصانع، إضافة إلى أن صناعة المنسوجات والملابس تتسم بأنها صناعة ذات دورة حياة قصيرة بسبب تغير أذواق المستهلكين بشكل سريع، فضلًا عن ارتباط كل موسم بمنتجات معينة من الملابس. وعليه يصبح البديل الثاني أمراً حتمياً.

وقد انتهت الدراسة إلى أن زيادة نصيب الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة من السوق العالمية لتجارة هذه السلع في المستقبل هو رهن بثلاثة أمور، وهي: إيجاد حافز للمنتجين على التصدير، ورفع القدرة التنافسية للمنسوجات والملابس المصرية، وأخيراً الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية لضمان نفاذ تلك المنتجات إلى الأسواق الخارجية ، وفيما يلي عرض لمجموعة من المقترحات والتوصيات التي تم استنباطها من دراسة التجارب السابقة في الهند و بنجلاديش وما يمكن تطبيقه منها في مصر.

المشكلة في مصر	الإجراء المقترح تطبيقه
تعدد الجهات المنوط بها وضع السياسات والإجراءات الخاصة بهذه الصناعة	تفعيل دور المجلس الأعلى للصناعات النسيجية مع إضافة قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات له على أن يعمل كمنسق للصناعة بأكملها عبر جميع مراحل سلسلة التوريد بما في ذلك ضمان تنسيق جهود جميع الجهات المعنية وتبسيطها. – وضع الاتجاهات الاستراتيجية وأهداف التطوير على أن يكون له سلطة قبول أو رفض السياسات الحكومية.
لا يوجد جهة مختصة بإجراء البحوث لكل صناعة	يكون المجلس الأعلى بمثابة مركز المعلومات لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمفروشات، وجمع ونشر معلومات السوق الرئيسية.
ارتفاع تكلفة العمالة ومحدودية أعداد الفنيين	إعداد خطة متكاملة لتنمية مهارات العمالة وفقا للصناعة التي ينتمون إليها وتوفير عمالة مدربة من خلال إنشاء المزيد من المعاهد الفنية والتي توفر عمالة كفؤة.
التقدير الجزافي للضرائب، وعدم مرونة النظام الضريبي بما يحد من قدرته على الاستجابة لتغير حجم المنشأة كذلك أوقفت الحكومة إمكانية حصول المصانع على الأرض مجانا في المحافظات الأقل تنمية خاصة الصعيد.	إصلاح شامل للمنظومة الضريبية من خلال: – إلغاء التقدير الضريبي الجزافي والاعتداد بالإقرار الضريبي، ويتم عمل فحص عشوائي للمستندات المقدمة وإذا ثبت خلاف ما في الإقرار يتم إعادة التقييم – التعامل برقم موحد للمنشأة مع كافة أنواع الضرائب التي تخضع لها – إعفاء المنشآت الإنتاجية من الضرائب العقارية – نظام ضريبي مبسط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتخفيض تكلفة الالتزام الضريبي لتلك المشروعات مع تحديد ضريبة قطعية للمشروعات متناهية الصغر – إلزام مصلحة الضرائب باعتماد الميزانيات المقدمة والمعتمدة والتي مر عليها خمس سنوات اعتمادا نهائيا لحل المنازعات الضريبية وتحصيل الضريبة بشكل أسرع –تقديم مزايا للمنشآت في الصعيد – وضوح خطط الحكومة بالنسبة لأسعار الطاقة وإعلانها بشكل مسبق مع عدم تغييرها بشكل مفاجئ
يتم تغيير برنامج دعم الصادرات في مصر باستمرار مع التأخر في صرف مستحقات المصدرين وعدم وضوح القواعد الجديدة لهم، كما ترفض الحكومة إجراء مقاصة بحيث يتم خصم قيمة الدعم من الضرائب التي تدفعها المصانع.	ضرورة مراجعة منظومة تنمية الصادرات من حيث نظم الصرف مع توجيه الدعم إلى فتح أسواق جديدة وإضافة منتجات جديدة – سرعة إجراء المقاصة ما بين مستحقات والتزامات المنشآت – تقييم موضوعي لأثر البرنامج علي زيادة الصادرات وتحسين تنافسيتها على أن يكون أي تعديل أو تطوير بناء على هذا التقييم – توضيح البرنامج الجديد للدعم خاصة فيما يتعلق بمساندة المعارض ودعم البنية التحتية للتصدير وحافز المشروعات الصغيرة والمتوسطة – ميكنة العمليات داخل صندوق تنمية الصادرات – تضمين حافز لتشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي وحماية البيئة – تحديد إطار زمني واضح ومعلن لتطبيق البرنامج وتخارج المستفيدين منه وتخارج البرنامج بأكمله. وتفعيل دور شركات ضمان مخاطر للصادرات الموجهة إلى الصادرات وخاصةً الدول الإفريقية.
صعوبة إجراءات التخليص الجمركي وتعقدها.	–تسهيل استيراد الأقطان والخامات والأقمشة المصنعة من البوليستر
ضعف القدرات التسويقية للقطاع وخصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	إقامة معارض مدعمة من الدولة داخل وخارج مصر دعم وتوسيع نطاق البعثات الترويجية للدول المستوردة للملابس.
ضعف القدرة الإنتاجية والتكنولوجية لشركات غزل القطن طويل التيلة ، كما تواجه المناطق	الإسراع نحو استكمال إنشاء المدينة النسيجية المتكاملة بالصعيد لكافة المراحل الخاصة بالصناعات النسيجية متضمنة الصناعات المكملة لها وتتحمل الدولة تكلفة توصيل المرافق على حدود المنطقة الصناعية، وسرعة تنفيذ ذلك.

المشكلة في مصر	الإجراء المقترح تطبيقه
الصناعية العديد من المشاكل في توصيل المرافق خاصة المياه.	
ضعف سلسلة القيمة في مصر لقطاع الملابس الجاهزة والمفروشات خاصة الأجزاء المتعلقة بالنسيج وصناعة الإكسسوار والطباعة والصباغة	تبني ترابط سلسلة القيمة من خلال تحفيز زراعة المحاصيل الهامة اللازمة لتنمية الصناعة ومن أهمها القطن متوسط وقصير التيلة عن طريق الربط بين ما تحتاجه الصناعة وبين ما تقوم بدراسته مراكز البحوث الزراعية لإمداد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام. وتحفيز الاستثمار في إنتاج الألياف الصناعية خاصة البوليستر والاكسسوارات – جذب الاستثمارات في أنشطة الصباغة والطباعة والتجهيز والتي تمثل ٢٠% من تكلفة المنتج النهائي، مما يؤدي إلى توفير الأقمشة المصبوغة لقطاعي الملابس الجاهزة والمفروشات، والتقليل من المدة الزمنية اللازمة لاستيراد مدخلات الإنتاج. – إنشاء مصنع أو أكثر وفقا للحاجة لخام البولي فيسكوز.
طول الإجراءات وتعددها وتفرقها بين العديد من الجهات.	تمكين الراغبين في تسجيل منشآتهم من التقدم بكافة الأوراق وإتمام الإجراءات وإصدار التراخيص اللازمة إلكترونيا وإنشاء نظام الموافقة السريع لإصدار التصاريح من خلال الإنترنت.
طول إجراءات التقاضي وفض المنازعات المتعلقة بالاستثمار وتعقدها.	ضرورة تبسيط وتسهيل إجراءات الشكاوى وفض المنازعات.
تعدد الجهات المعنية بتسجيل الملكية العقارية، وارتفاع تكلفة الإجراءات وتحصيل عدد من الجهات على رسوم مبالغ فيها نظير التسجيل، بالإضافة إلى صعوبة وطول إجراءات التسجيل حيث تستغرق المدة الزمنية لتحديد مساحة وحدة عقارية في بعض الأحيان عام ونصف و عامين	إنشاء نظام موحد لتسجيل الملكية العقارية، يحتوي على كل ما يخص إجراءات التسجيل لكافة الحيازات من أراضي ووحدات عقارية تحت مظلة مؤسسية واحدة – إنشاء نظام معلومات متكامل ومحدث ومتاح عن الأراضي الصناعية.
أحكام الإفلاس كانت دائما مصدرا للتقييم السلبي لمصر في مؤشرات أداء الأعمال الدولية فعدم وجود قانون للإفلاس يؤدي بالعديد من المنشآت خاصة المتوسطة والصغيرة إلى العزوف عن الاستثمار في مصر	الإسراع بتفعيل قانون الإفلاس الذي تم الموافقة عليه من مجلس النواب عام ٢٠١٨.
عدم وجود خطة متكاملة معلنة لصناعة الملابس الجاهزة والمفروشات متبناة من الحكومة وجود العديد من الصناعات المهاجرة من دول العالم وعدم استفادة مصر منها.	– الإعلان عن استراتيجية أو خطة مستقبلية لهذه الصناعة بمدى زمني ومستهدفات محددة وتكون بالتوافق بين الحكومة والمعنيين بهذه الصناعة من القطاع الخاص – هناك فرص لمصر في صناعة الحرير حيث إنها صناعة مهاجرة من الصين التي أبدت استعدادها لدعم هذه الصناعة في مصر، ومع ذلك تواجه الصناعات الراغبة في التوطين في مصر العديد من المشاكل البيروقراطية التي تدفعها للهروب منها إلى دول أخرى، ومن ثم يجب تسهيل كل الإجراءات المتعلقة ببدء النشاط الصناعي والحصول على الأرض وإدخال المرافق، وتسهيل إجراءات توريد الضرائب على أن يتم كل ذلك بشكل إلكتروني مميكن.

المراجع

أولاً) المراجع العربية:

١- أحمد عيد إبراهيم، " الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز) على الصادرات المصرية" ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨.

٢- آمال ضيف بسيوني يوسف، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات دراسة تطبيقية علي القطاع الصناعي مع التركيز علي قطاع الغزل والنسيج ، **رسالة دكتوراه غير منشوره**، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦.

٣- جابر محمد محمد، " محددات الميزة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية " دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ١٩٩٧.

٤- سميحة فوزي ، ندى مسعود "مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية"، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة عمل رقم ٨٦، يونيو ٢٠٠٣.

٥- سوزان سميحة، "التنافسية الدولية ومعايير قياسها"، **المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة** بعنوان : التنافسية ضمان البقاء"،الإسكندرية،٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٦.

٦- عمر محمد عثمان صقر، "مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري "، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول ١٩٩٧.

٧- هيلين جيد ميخائيل، "آليات رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٤.

٨- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، "الصناعات النسيجية بين الواقع والمأمول "التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الصادرات"، أغسطس٢٠٢١.

٩- **البنك المركزى المصرى www.cbe.org.eg**

ثانياً) المراجع الأجنبية:

1. Asgari, Behrooz and Md Aynul Hoque. 2013. Lead-time Management in Bangladesh Garments Industry: A System Dynamics Exploration. Asia Pacific Business & Economics Perspectives, 1(2), Winter 2013.

2. Dan Magder , " Egypt after the Multi - Fiber Arrangement (MFA) : Global Appareland Textile Supply Chains as a Route for

Industrial Upgrading " , Institute for International Economics , August 2005.

3. Hanaa Kheir-El-Din and Hoda El-Sayed, "Potential Impact of a Free Trade Agreement with the EU on Egypt's Textile Industry , ECES Working Paper No. 16, July 1997.

4. International Trade Centre (ITC). 2011. The Chinese Market for Clothing. ITC, Switzerland.

5. Michael E. Porter, " Competitive Advantages of Nations, The Free Press, New York, 1990.

6. World Bank , Peret G. Warr, " Comparative and Competitive Advantage in Manufacturing Exports" EDI working papers, The Economic Development Institute of The World Bank. 1992.

7. United States – Egypt Friendship Society ,"QIZ in Egypt: What will they mean for Egypt, the U.S., and trade?

8. World Trade Organization ,WORLD TRADE REPORT 2020, Government policies to promote innovation in the digital age.2021

9. www.wto.org www.imd.org www.weforum.org www.worldbank.org www.imf.org